



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

هل تلوح أزمة ديون أخرى في الأفق؟

زينة عبلا

بدعم من

UNDEF
The United Nations
Democracy Fund



FNUD
Fonds des
Nations Unies
pour la démocratie

هل تلوح أزمة ديون أخرى في الأفق؟

زينة عبلار باحثة ومستشارة مستقلة تعمل في مجال دراسات التنمية في لبنان والبلدان العربية. يركز أبحاثها على اجندات التنمية وفعالية مساعدات التنمية؛ قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين؛ وقضايا العمل. هي حاليًا مستشارة لمنظمات محلية ودولية، وعملت سابقًا في مجال البحوث الاقتصادية في القطاع المصرفي. زينة حاصلة على درجة الماجستير في دراسات التنمية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن.

والعراق ولبنان والمغرب وتونس. وينتهي التقرير بمقترحات تستهدف بشكل خاص المجتمع المدني للمشاركة في آليات تسوية عادلة وفعالة للديون (القسم 4).

التعامل مع الديون

يزداد اعتماد الاقتصاد العالمي على الاقتراض في خلال العقدين الماضيين. إلا أنّ الدول النامية هي الأكثر اضطراباً للاقتراض نظراً لتاريخها وفي ظل النظم المالية والتجارية العالمية السائدة التي تنطوي على علاقات قوة غير متكافئة.

تمويل الدين العام ليس بالضرورة سيئاً

يمكن للدين العام أن يمول مشاريع البنى التحتية الضخمة والاستثمارات المُنتجة إذا كانت تدّر عائدات كافية لضمان سداد الديون. ويمكن استخدام الاقتراض للانتقال من أزمة اقتصادية إلى مرحلة تعافٍ اقتصادي، لأنّ الاقتراض يوفر حلاً أسرع نسبياً وقد تكون قيمته أعلى. يصبح ذلك بشكل أساسي عند الحديث عن القروض الميسرة، فيما يفقد ميزاته لدى الحديث عن ديون السوق الأكثر تكلفة. فيمكن استخدام الدين العام كأداة لتمويل التنمية عندما تكون الموارد المالية الأخرى غير كافية أو تستغرق وقتاً طويلاً.

ولتحقيق المنفعة من الديون، لا بد من عملية سياساتية تضمن استخدامها بالشكل الأكثر فعالية، مع مراعاة تكاليفها وضمان تأثيرها الإيجابي على ضمان حقوق الإنسان الأساسية (الاقتصادية والاجتماعية) ودورها في تحقيق التوزيع العادل للثروة. بالتالي، فإن الدين العام ينطوي على اتخاذ قرارات سياساتية وعلى إجراء المقايضات (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) في الوقت الحاضر، ومع تقدّم الزمن، لتعزيز الاقتصاد الحقيقي الذي يساهم في ازدهار للمجتمع. ويتأثر الدين العام أيضاً بالظروف السياسية والاقتصادية الدولية التي تفرض علاقات قوة بين الدائنين والمدينين ويمكن أن تصبح عقبة رئيسية أمام التنمية وأحياناً تجعل البلدان النامية في حالة تخلف إنمائي.

أصبحت أزمات الديون أكثر تواتراً في جميع أنحاء العالم وبخاصة في البلدان النامية. وقد شهد ما يزيد عن 95 دولة حوالي 600 عملية إعادة هيكلة للديون في خلال فترة 1950-2010، علماً أنّ 280 من عمليات إعادة الهيكلة تلك حصلت في الثمانينيات والتسعينيات. واعتُبرت الثمانينيات في أميركا اللاتينية على أنها "عقد ضائع". ولم تكن التسعينيات أفضل بكثير في العديد من البلدان التي عانت من أزمات ديون لم تجد طريقها إلى الحل. إلا أنّ الظروف تحسّنت على مدى العقد الماضي نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مثل معدلات الفائدة، وتطور الاقتصادات النامية، والتغيرات في أسعار السلع، من بين عوامل أخرى. وسهّلت الظروف العالمية المتغيرة الاقتراض المحلي والأجنبي. ومع ذلك، فإن زيادة الاقتراض لم تحفّز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فكان تأثير الاقتراض محدوداً على الاقتصاد الحقيقي وازدادت خطورته مجدداً.

أدت جائحة كوفيد-19 إلى مفاقمة الهشاشة الاقتصادية والمالية، وبشكل أكبر في البلدان النامية التي تراكمت لديها مستويات ديون مرتفعة. وتواجه الدول العربية المتوسطة الدخل بالتحديد وضغطاً مزمناً؛ فقد أدى كل من تفشي الجائحة على نطاق واسع والاضطرابات الاقتصادية إلى تقويض قدرتها على سداد ثمن الواردات التي تشتد الحاجة إليها، بالإضافة إلى سداد خدمة الديون الخارجية المرتفعة بالعملات الأجنبية، وفي الوقت نفسه حماية الناس من التداعيات الصحية والاقتصادية. وفي غياب استجابة عالمية قوية لضمان التعافي الثابت من الأزمات، يمكن أن تؤدي الديون المتراكمة الكبيرة إلى "عقد ضائع" آخر في الدول العربية المتوسطة الدخل.

يهدف هذا التقرير إلى إطلاع الجمهور العام غير المتخصص على مواطن الضعف الحالية للديون في الدول النامية، والدول العربية المتوسطة الدخل على وجه الخصوص، باستخدام بيانات ثانوية من قواعد بيانات ووثائق المنظمات الدولية. وبعد الحديث عن استدامة الديون (القسم 1)، يسلط القسم 2 الضوء على الاتجاهات التي حكمت ديون البلدان النامية على مدى العقد الماضي، ويركز على تأثير جائحة كوفيد-19. ويحلل القسم 3 العوامل نفسها بالنسبة إلى الدول العربية المتوسطة الدخل، مع التركيز على مصر والأردن

لكن لا ينبغي الاستهانة بمخاطر أزمة الديون

تُظهر التجارب التاريخية أن أزمات الديون لا تزال تحدث وتلقي بعبء ثقيل على عاتق المجتمعات، خاصة أن تمويل الديون الخارجية كان يستجيب لاستثمارات المضاربة، بدلاً من تلبية احتياجات الاقتصاد الحقيقي والقطاعات الإنتاجية. وعلى مدى العقود الماضية، وحتى قبل ظهور جائحة كوفيد-19، كانت المخاطر عالية جدًا. ففي العام 2018، حذر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أن "... تطارد أعباء الديون الدولية التي يصعب تحملها العالم النامي وتتحول بسرعة إلى عقبة أساسية أمام المجتمع الدولي للوفاء بوعوده المتكررة بتمويل التنمية المستدامة".

تؤدي ضائقة الديون إلى انكماش اقتصادي على المدينتين القريب والبعيد، بسبب انخفاض الاستهلاك والاستثمار، من جانب الطلب، وارتفاع تكاليف التمويل والوصول إلى أسواق رأس المال الدولية وانخفاض الإنتاجية من جانب العرض. والأهم من ذلك أن ضائقة الديون لها آثار اجتماعية لأنها تعيق استخدام الموارد العامة في سبيل الإنفاق الاجتماعي. وعليه، يمكن أن تصبح ضائقة الديون آلية لزيادة أوجه عدم المساواة والاستغلال داخل البلدان وفي ما بينها.

تصبح إدارة الديون أكثر صعوبة لأن المؤسسات المالية الدولية التي تحدد شروط الاقتراض على الصعيد العالمي تتطلب ضبط أوضاع المالية العامة واستراتيجيات التكيف للاستدامة المالية، وذلك لتصبح اختلالات الاقتصاد الكلي، ولكنها لا تعالج الأسباب الجذرية لهذه الاختلالات. وغالبًا ما تؤخر هذه الإجراءات المشكلة وتزيد من حدتها، مما يؤدي إلى ما يشار إليه بـ"فخ الديون"، وهي حالة يستمر فيها الاقتراض بغية سداد ديون سابقة.

هذا وأصبحت إدارة الديون صعبة أكثر في غياب نظام عالمي لتسوية الديون السيادية بقواعد عادلة وواضحة لدعم البلدان التي تمرّ بأزمات. وفي حين أن الشركات التي تواجه مشاكل الديون تخضع لقوانين إفسار الشركات التي تمنح المدينين حدًا أدنى من الحقوق، لا وجود لمثل هذه الأنظمة للبلدان المثقلة بالديون، ويتم بالتالي تجنب تخفيف عبء الديون. وكل ما تقوم به الأنظمة الحالية هو إدارة حالات بعض الدائنين

وإلزامهم بسداد الدين. وهذا يؤدي إلى إطالة التوصل إلى حل لأزمات الديون. بالإضافة إلى ذلك، تتجنب الحكومات بشكل عام إقرار إعادة هيكلة الديون وإدارتها على الرغم من المخاطرة بالقدرة بالحد من استدامة الديون. فتؤجل اتخاذ قرار كهذا قدر الإمكان لأسباب سياسية، وتفضّل تجنب إشعال الأزمة الاقتصادية واتخاذ خيارات سياسية صعبة.

ما هي استدامة الديون؟

يعتبر الدين مستدامًا عندما تبقى الدولة المقترضة قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين من دون التقصير أو السعي للحصول على مساعدة مالية خاصة. ويمكنها في هذه الحالة أن تعيد تمويل ديونها أو تجد دائنين جديدًا للاقتراض منهم، بغض النظر عما إذا كان الدائنون يستجيبون لأسس اقتصادية سليمة أو لأسباب سياسية.

إن النهج السائد للدين العام المستدام يأخذ في الاعتبار الدين من منظور مالي ومحاسبي ويركّز على القدرة على سداد مستحقات الدائنين، وهو النهج الذي وضعه صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي واعتمدته مجموعة العشرين ونادي باريس. يقيّم تحليل القدرة على تحمل الديون (DSA) الذي يعتمد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي "قابلية تأثر البلد بأزمة سداد" ويعتبر "استدامة الديون كوضع يُتوقع فيه من المقترض أن يستمر في سداد خدمة الديون من دون تصحيح مستقبلي كبير غير واقعي لميزان الدخل والنفقات". ولكي يُعتبر الدين مستدامًا، لا بد أن يكون معدل الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند عتبة معينة (عادة ما تكون 70% للبلدان المنخفضة الدخل) بينما لا يتم إصدار دين جديد لخدمة الديون القائمة ويكون الميزان المالي فائضًا لتسوية خدمة الدين. في العام 2021، عدّل صندوق النقد الدولي إطار القدرة على تحمل الديون لتوسيع نطاق تقييمه ومراعاة عامل الوقت ومجموعة أوسع من ميزات الدولة وتفاعلها وتقييم المخاطر السيادية بشكل عام. ويحتسب تحليل القدرة على تحمل الدين مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى جانب القيمة الحالية لمؤشرات الدين العام (أي المبلغ الذي ينبغي أن يكون متاحًا في الوقت الحالي للتمكن من دفع الفائدة وأصل الدين كما هو مقرر للتسوية) ويقارنها بالعبءات

والحالات المشابهة، ويوافقها مع البلدان ذات الميزات المماثلة التي واجهت ضائقة عبر التاريخ. وينظر هذا التحليل في وضع الاقتصاد الكلي الأساسي، والمالية العامة، وأرصدة الديون والاحتياجات التمويلية، من أجل التوصل إلى توقعات وسيناريوهات. كذلك، يحدد مستويات مخاطر الديون المختلفة للبلدان لغايات التصنيف. على الرغم من التحديث الأخير للإطار، ما زال يركز على الأهداف المالية ولم يوازن بين أهداف التنمية الطويلة الأمد والاستدامة الاجتماعية ومخاطر السداد. ولا يزال الإطار موجهًا نحو تلبية مصلحة الدائنين في المقام الأول، كما لا يأخذ تقييم المخاطر السيادية في الاعتبار ديون القطاع الخاص التي يمكن أن تصبح في نهاية المطاف عبئًا على الحكومات ويتجاهل إعادة التوزيع التي تخلفها ديناميات الدين في بلد ما. ويوفر تحليل القدرة على تحمل الدين معلومات لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين الآخرين تساعد هذه الجهات في اتخاذ قرارات الإقراض، ولكن من دون الكشف بشكل كامل عن عتبة قدرة البلدان المتوسطة الدخل على تحمل ديونها، مما يتيح فسحة سياسية لدفع قرار الإقراض.

في المقابل، تقيّم منظمات أخرى مثل "تحالف ديون اليوبيل" أوجه الضعف المرتبطة بأزمة الديون بما يتجاوز مجرد القدرة على السداد. فهي تصنف بلدًا ما على أنه يمرّ في أزمة عندما تقيّد الديون اقتصاده وقدرة حكومته على توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لشعبها، أي عن طريق الحد من النفقات الحكومية لتحقيق أهداف التنمية. وبدلًا من التفكير في مقدار التكيّف المالي الذي يحتاج إليه بلد ما لضمان سداد الديون للدائنين، يصبح السؤال كالتالي: كم تحتاج الدولة لتلبية حقوق مواطنيها وسداد الديون للدائنين؟ بالتالي، فإنّ العتبات التي اعتمدها "تحالف ديون اليوبيل" للديون أكثر تحفظًا من عتبات صندوق النقد الدولي.

بشكل عام، إن المقياس الأكثر استخدامًا لتقييم مستوى مديونية بلد ما هو مقارنة حجم إجمالي الدين العام بحجم الاقتصاد بأكمله أو الناتج المحلي الإجمالي. وتعكس المؤشرات الأخرى أن الدين مستحق لظراف خارجية (الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي)، إلى جانب عملة الدين ونوع الدائنين (مقيمين أو غير مقيمين). عادةً ما يتم قياس صادرات السلع والخدمات في ما يتعلق بالدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي

(قروض رأس المال بالإضافة إلى الفائدة) للتحقق مما إذا كان لدى البلد ما يكفي من العملات الأجنبية للوفاء بالالتزامات الخارجية. كما يتم قياس خدمة الدين العام بالنسبة إلى النفقات العامة. وتكمّل هذه المؤشرات مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس قدرة الحكومة على حشد الموارد المحلية والخارجية، وبالتالي ينصبّ التركيز أيضًا على الحسابات المالية والحسابات الجارية. ويعكس رصيد الحساب الجاري موقف الدولة بشأن المعاملات مع بقية العالم وقدرتها على إدخال العملات الأجنبية بينما يقيس الميزان المالي إيرادات ونفقات الحكومة.

تُقيّم استدامة الدين العام أيضًا الديناميات التي تحفّز التغييرات مع مرور الوقت، لا سيما في معدّل الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتبرز ثلاثة محددات تحفّز ديناميات الدين: معدّل الفائدة على الدين العام، والنمو الاقتصادي والتغيرات في الميزان المالي. فإذا كانت الفائدة أعلى من النمو، فهذا يعني أن الدين سينمو أكثر من الاقتصاد والعكس صحيح. بالإضافة إلى ذلك، عندما يزيد العجز المالي فهو يزيد من احتياجات التمويل ونمو الديون لدى البلد؛ أمّا عندما يكون الرصيد المالي فائضًا، فيؤدي إلى نتيجة معاكسة. غالبًا ما يكون للحكومات تأثير محدود على اثنين من هذه المحددات، خاصة على معدلات الفائدة الخارجية. كما أن النمو الاقتصادي لا يخضع لسيطرة الحكومة بشكل كامل. وتجد المؤسسات الدولية وأحيانًا الحكومات أنه من الأسهل التحكم في الميزان المالي. فمن الواضح أن التركيز على معدل الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته غير كافٍ ويُعتبر نهجًا تقنيًا، في حين أن الدين وظروف الاقتصاد الكلي يتغيّران ويتأثران بالكثير من العوامل الخارجية، فضلًا عن شروط إعادة التمويل (إصدار دين جديد)، ما يؤدي إلى مزيد من الديناميات المعقّدة.

وضعت المنظمات الدولية إطارًا للتعامل مع استدامة الديون من خلال إعادة صياغة الأسئلة وبالتالي النهج الذي كان سائدًا قبل جائحة كوفيد-19. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2015 قرارًا بشأن المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية يدعو إلى الشفافية والحياد والمعاملة العادلة والحصانة السيادية والشرعية والاستدامة ويركز على "إدارة وحل الأزمات المالية التي تأخذ في الاعتبار التزام الدول السيادية ودائنيها

فقد كان كل من الدين العام والخاص يرتفعان ويزيدان من مواطن الضعف المالية للدول. وكانت 19 دولة في وضع تخلف عن السداد في العام 2019. وبعيدًا عن النمو في الأسواق المالية، دلت مؤشرات أخرى على زيادة مواطن الضعف وضائقة الديون، لا سيما في الدول النامية.

ارتفاع الدين العام في البلدان النامية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

نما معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية من 40% إلى 62% بين عامي 2011 و2020. وكان نصف البلدان المنخفضة الدخل معرّضًا بالفعل للخطر أو يواجه ضائقة ديون قبل جائحة كوفيد-19،

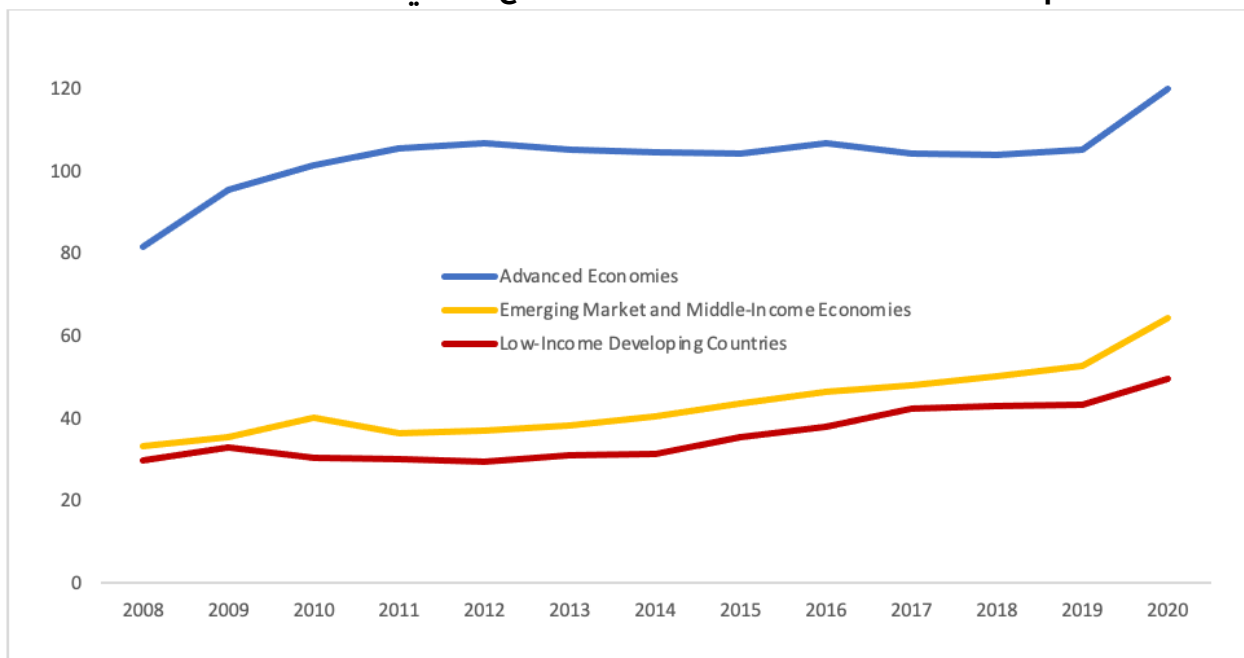
وشهدت غالبية البلدان المتوسطة الدخل ارتفاع رصيد ديونها إلى مستويات أعلى مما كانت عليه في العام 2010. وبحلول العام 2020، دنت النسبة من 50% من الناتج المحلي الإجمالي العام للبلدان المنخفضة الدخل و70% للبلدان المتوسطة الدخل. ليست الآفاق إيجابية، ومن غير المتوقع حدوث استقرار لأن التعافي بعد جائحة كوفيد-19 - لم يسلك مساره الصحيح بعد. ويمكن أن تؤدي توقعات معدلات النمو المنخفضة وأسعار الفائدة المتزايدة المحتملة - بعد أن وصلت إلى أدنى المستويات

بالعمل بحسن نية وبروح تعاونية للتوصل إلى إعادة ترتيب توافقية لديون الدول ذات السيادة". وفي إصدار المعالجات الخاصة بالديون السيادية: المضي قدمًا - خارطة الطريق والدليل، يقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضًا دليلًا لتسويات الديون المكونة من 17 خطوة، حيث يكون البلد المدين مسؤولًا عن العملية، ويدعو إلى تشكيل مؤسسة لتسوية الديون ينبغي استدعاؤها إذا كان المدين يجد نفسه في وضع غير مستدام لبدء عملية إعادة الهيكلة. كما تتم مناقشة مبادرات أخرى عبر المنظمات الدولية والوطنية والإقليمية التي تدعو إلى تخفيف عبء الديون وضمّان استدامتها في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، خاصة أن الدول النامية كانت تكافح من أجل الديون منذ ما قبل تفشي الجائحة.

اتجاهات الديون الأخيرة في الدول النامية

قبل انتشار فيروس كورونا مباشرة، وصل رصيد الدين العالمي (الخاص والعام) إلى 322% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي أعلى بنسبة 40% من مستواه في بداية أزمة العام 2008.

الرسم 1: ديون الحكومة المركزية بالنسبة إلى الناتج المحلي (%) 2008 - 2020



على مدى العقود السابقة - إلى تفاقم الديناميات السلبية. علاوة على ذلك، لم يتم توجيه الديون إلى القطاعات الإنتاجية للحد من البطالة وتعزيز النمو. تنوع محفزات نمو الدين العام في البلدان النامية قبل تفشي الجائحة. فكانت معظم البلدان عالقة في سلسلة من إدارة أزمات الديون بسبب عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية الفاشلة عبر التاريخ وتدابير ضبط أوضاع المالية العامة التي أفضت إلى آثار انكماشية وأدت إلى تزايد الاستياء الاجتماعي وسط تزايد الفقر وانعدام المساواة. إن الأسعار الدولية للسلع الأساسية التي تعتمد عليها عائدات صادرات البلدان النامية ما فتئت تنخفض، كما انخفضت مساعدات التنمية الرسمية. كذلك، تستمر تداعيات أزمة العام 2008 والاستجابة النقدية التي أدت إلى انخفاض أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة، ودفعت رؤوس الأموال إلى السعي وراء عوائد أعلى في البلدان النامية. كما أدت عملية التمويل المتزايد (رفع القيود المالية والرافعة المالية الخاصة الشديدة والوساطة المالية) على مدى أكثر من ثلاثة عقود إلى تسهيل تدفق تمويل الديون إلى البلدان النامية والاندماج السريع في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، سهّلت ظروف الاقتصاد السياسي المحلي زيادة اقتراض البلدان النامية.

نمو الدين العام الخارجي يثير القلق

ارتفع رصيد الدين الخارجي للبلدان النامية بنسبة يبلغ متوسطها 8% سنويًا في خلال فترة 2007-2018 ليتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25%، في حين

كان معدل نموها الاقتصادي متقلّبًا ويتبع مسارًا تنازليًا.

أنفقت البلدان النامية نسبة 15% من عائدات صادراتها للوفاء بالتزامات الديون الخارجية في العام 2019، أي ما يقارب ضعف النسبة قبل عقد من الزمن.¹ كما تضاعفت خدمة الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة بالنسبة إلى الإيرادات الحكومية بين عامي 2012 و2019، حيث أبلغت بعض البلدان النامية عن تخصيص ربع الإيرادات الحكومية لخدمة الديون.² وبحلول العام 2020، كانت 32 دولة نامية تدفع خمس عائداتها الحكومية لخدمة الدين العام، مع تحويل الموارد خارج بلدانها لسداد دين الدائنين الخارجيين. علاوة على ذلك، ارتفعت حصص الديون الخارجية القصيرة الأجل من إجمالي الدين الخارجي لتصل إلى حوالي 30% من إجمالي الدين الخارجي، بينما كانت في العام 2000 أعلى بقليل من 10%.³ إن اعتماد البلدان النامية على تدفقات رأس المال الخارجي يعرضها للخطر إذا انعكس مسار هذه التدفقات، لا سيما في ظل هيكل مالي دولي لا ينظم أو يدير تدفقات رأس المال عبر الحدود. وكثيرًا ما تجمع البلدان النامية احتياطات بالعملات الأجنبية لتبعد التدفق المفاجئ لرأس المال الأجنبي خارج البلاد وحماية عملاتها، بينما يعيق ذلك استخدام الموارد لتمويل التنمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة عدم وجود آليات محددة واضحة للخروج من مثل هذه الالتزامات وعدم وجود نظام إعسار سيادي وقانون للبلدان المثقلة بالديون تجعلها تلجأ إلى الاقتراض أكثر لسداد الديون السابقة ولكن بمعدلات أعلى، إذ يتراكم الرصيد وتزداد المخاطر.

الدين الخارجية والداخلية

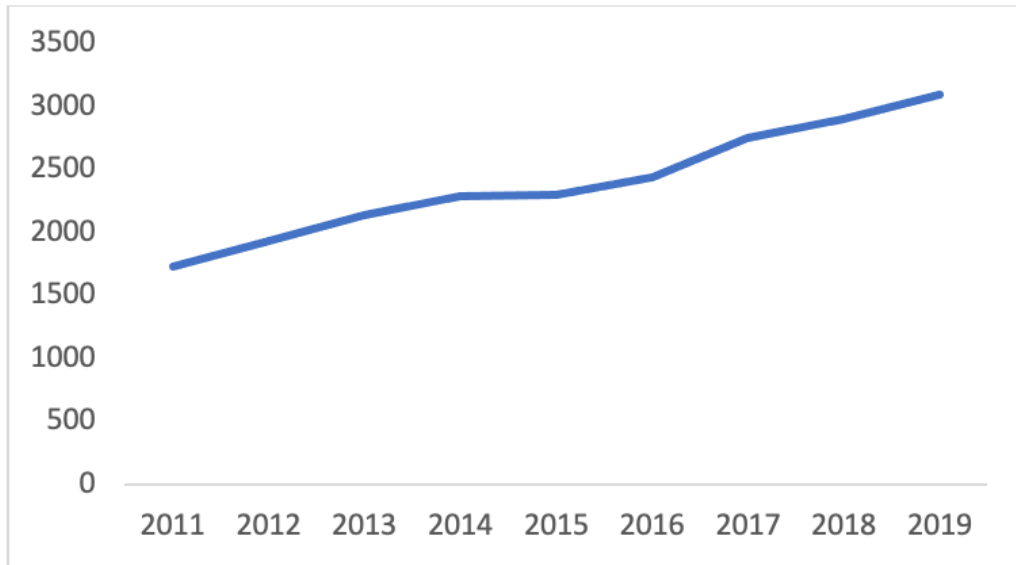
يكون الدين الخارجي مستحقًا لطرف/دائن خارج البلد المعني بينما يكون الدين المحلي مستحقًا لطرف داخل البلد. إن الدين الخارجي مقوم بشكل عام بالعملة الأجنبية، ولكنه ينحصر بها، تمامًا مثل الدين المحلي، إذ ليس بالضرورة أن يكون بالعملة المحلية.

تنتج عن الدين الخارجي مخاطر في ميزان المدفوعات لأن الموارد تُحوّل إلى خارج البلاد. كما ينتج عن الديون المستحقة بعملة أجنبية مخاطر على سعر الصرف لأنها تتأثر بتغيرات سعر صرف العملة المحلية. فتخفيض قيمة العملة على سبيل المثال يزيد الدين بالعملة الأجنبية. ويحمل الدين الخارجي بالعملات الأجنبية كلا الخطرين.

هذا لا يعني أن الدين بالعملة الوطنية خال من المخاطر (على الرغم من أنه يظل أكثر يسرًا من الدين بالعملة الأجنبية). وتلعب قضايا مثل الاختلاف في الفائدة (التكلفة) على كل نوع من أنواع الديون، والاستحقاق وعدم تطابق العملة، والتأثير على استقرار القطاع المالي، والتأثير التضخمي، وحتى عوامل الاقتصاد السياسي الوطني، دورًا في تحديد الفروقات والمخاطر بين الدين بالعملة المحلية والعملة الأجنبية.

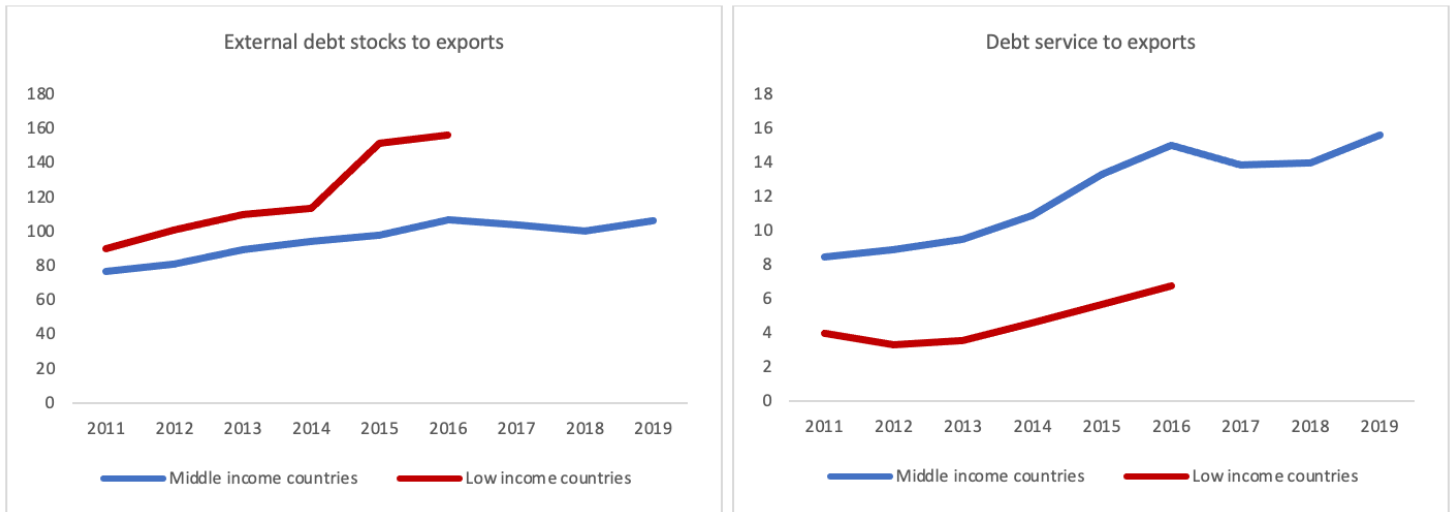
المصدر: دليل لفهم المعلومات المتعلقة بالديون والوصول إليها

الرسم 2: الديون الخارجية العامة والمضمونة من الحكومة للبلدان النامية 2011 - 2019 (مليار دولار)



المصدر: إحصاءات البنك الدولي للديون الدولية 2021

الرسم 3: الديون الخارجية للبلدان النامية نسبة إلى الصادرات، ومدفوعات خدمة الدين نسبة إلى الصادرات 2011 - 2019 (%)



المصدر: إحصاءات البنك الدولي للديون الدولية لعام 2021 (البيانات غير متوفرة للبلدان المنخفضة الدخل المجمعة بعد عام 2015)

تغيير تركيبة الديون يزيد من صعوبة معالجة الديون

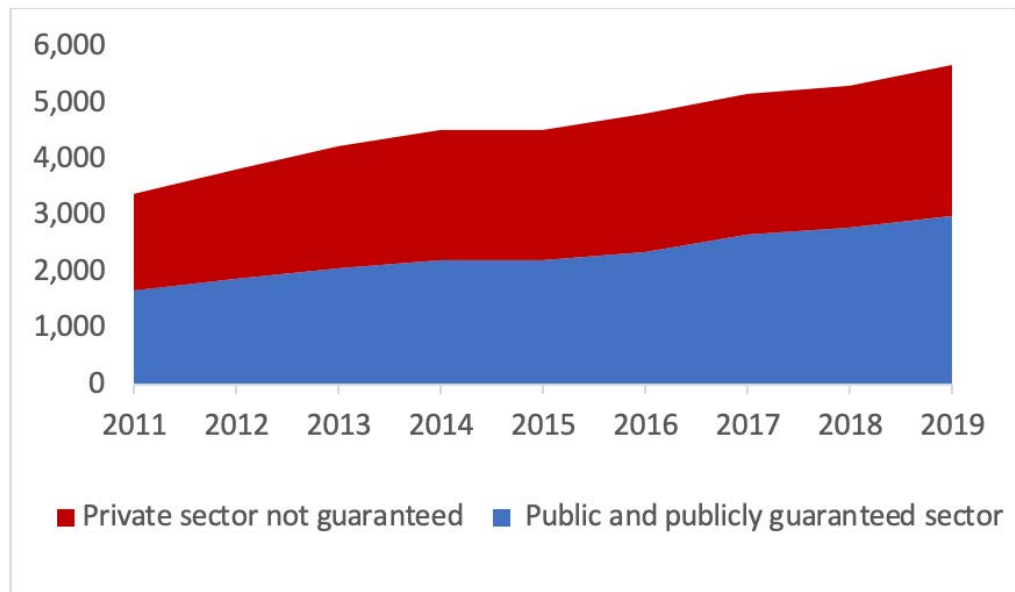
تقترض الجهات السيادية أكثر فأكثر من القطاع الخاص. وارتفعت حصة الدين العام الخارجي للبلدان النامية من القطاع الخاص من 51% في العام 2011 إلى 64% في العام 2019. وارتفعت حصة غير المقيمين الذين يحتفظون بديون البلدان النامية لتصل إلى 43% من الدين الحكومي في العام 2018. تثير هذه الزيادة تساؤلات حول فعالية هذا الشكل من التمويل وإنتاجيته نظرًا لتكلفته المرتفعة (معدلات فائدة مرتفعة) وتجعل من الصعب إصلاحه. ومن شأن الاقتراض من الأسواق أن يجعل أزمة الديون ومعالجتها أكثر تعقيدًا وإضرارًا بالبلد المقترض. تماشيًا مع الدين الخارجي المتزايد، فإن حصة الديون المقومة بالدولار الأميركي أخذت في الازدياد أيضًا، حيث يلجأ المزيد والمزيد من البلدان النامية إلى غير المقيمين والقطاع الخاص للاقتراض غير الميسر في الأسواق الدولية وبأسعار تجارية. ويجعل ذلك البلدان المدينة عرضة لأي تغيير في سياسة الولايات المتحدة. يبرز شكل آخر من أشكال الدين العام من القطاع

الخاص الذي لم يتم احتسابه نتيجة للالتزامات الطارئة التي تتحملها الحكومات من خلال التعامل مع القطاع الخاص. ومن أبرز أشكال هذا الدين ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، علمًا أنه يتم الترويج لهذه الشراكات الآن على نطاق واسع كشكل من أشكال تمويل تطوير البنية التحتية. وتشكل هذه الترتيبات التزامات طارئة على الحكومات، إذ إنها تسمح، بطبيعتها، بتخصيص جزء كبير من المخاطر الاقتصادية على المقترض (الحكومة). وإذا تحققت الحالة الطارئة، فإنها تلزم الجهة السيادية بالدفع.

الدين الخاص لا يقل أهمية

يشمل اقتراض القطاع الخاص الشركات المالية وغير المالية وديون الأسر المعيشية. ويتزايد هذا النوع من الديون على الصعيد العالمي وفي البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، ويشكل حصة كبيرة من الاقتراض الخارجي للبلدان. وقد ازدادت ديون القطاع الخاص بأكثر من 50% بين عامي 2011 و2019 في البلدان النامية،⁷ كما ازدادت ديون الأسر المعيشية بنسبة 70% بين عامي 2007 و2016.⁸

الرسم 4: أرصدة الديون الخارجية العامة والخاصة للبلدان المتوسطة الدخل 2011-2019 (مليار دولار الصادرات 2011 - 2019 (%))



المصدر: إحصاءات البنك الدولي للديون الدولية لعام 2021

يتماشى هذا الاتجاه المتصاعد مع تزايد الأمولة وتضاؤل أدوات التمويل البديلة التي يمكن للشركات الوصول إليها، بما في ذلك الأجور المنخفضة للأسر (إذ كان نمو الأجور منخفضاً للغاية في خلال العقد الماضي⁹). وهذا الاتجاه أمر محفوف بالمخاطر تمامًا مثل الدين العام، ليس بسبب حجمه المتزايد فحسب، بل لأن تراكمه يمكن أن يؤدي إلى أزمة سيادية، خاصة عندما تنخرط الحكومات في دعم القطاعات المتعثرة. ويؤثر تراكم الديون الخاصة أيضًا على قدرة الجهات الفاعلة الاقتصادية على الإنفاق، وبالتالي يقيّد النمو.

الجائحة زادت الديون، إلا أن الاستجابة الدولية جاءت ضعيفة

سلّطت الجائحة الضوء على الهشاشة المالية في جميع أنحاء العالم وكشفت اتجاهات الديون المتدهورة. وشهدت البلدان التي تحمل معظم الديون زيادة في الاقتراض. وبحلول العام 2020، سجلت 108 دولة نامية ارتفاعاً في الدين العام ونمت خدمة ديونها، وبالتالي حولت الموارد العامة وقيّدت الحيز المالي والسياسي. وتناول "تحالف ديون اليوبيل" 52 دولة في أزمة ديون في العام 2020، و32 دولة معرضة لخطر أزمة ديون القطاع الخاص، و7 دول معرضة لخطر أزمة ديون القطاع العام، و24 دولة معرضة لخطر أزمة الديون الخاصة والعامة.¹⁰ واستند هذا التقييم إلى تقويم التغيرات في الديون ومؤشرات الاقتصاد الكلي مقارنة بالحالات الشبيهة. ولجأت 95 دولة إلى مساعدات صندوق النقد الدولي، 30 منها في حالة ضائقة وفقاً لتحليل القدرة على تحمل الديون الذي وضعه صندوق النقد الدولي. ويبرز إجماع عام من قبل الخبراء، يتردد صده في وسائل الإعلام الدولية، على اعتبار الأزمة الاقتصادية التي أعقبت الجائحة أسوأ من الكساد الكبير. وكما ذكر سابقاً، لم يحدث هذا بين ليلة وضحاها بسبب جائحة كوفيد-19، بل كان يغلي منذ فترة طويلة على الرغم من التحذيرات.

وتمحورت الاستجابة الدولية في ما يتعلق بإدارة الديون حول مبادرتين: مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين وتخفيف عبء ديون صندوق النقد الدولي على البلدان المنخفضة الدخل وبرامج الإقراض المالي الأخرى التي يقدمها صندوق النقد الدولي للبلدان المتوسطة الدخل مثل التمويل الإضافي في إطار الاتفاقات الاحتياطية. إن مبادرة تعليق خدمة الديون هي تعليق لمدفوعات الأصول والفوائد على الديون

المستحقة بين 1 أيار/مايو ونهاية العام 2021 لأفقر البلدان النامية إلى المقرضين الحكوميين الثنائيين. لم يكن التمويل الطارئ كافياً، إذ تم التعاقد على المزيد من القروض بدلاً من إعفاء البلدان من عبء ديونها المستحقة.¹¹ وتمثل الهدف في ضمان الاستدامة المالية في المقام الأول وكسب الوقت، على الرغم من أنّ المسألة قد تتعدى السيولة المؤقتة بالنسبة لبعض البلدان، إذ قد تكون مرتبطة بالملء المالية.¹² تسمح مبادرة تعليق خدمة الديون بتعليق سداد الديون حتى نهاية العام 2021، ولكنها لا تشمل بالضرورة الدائنين من القطاع الخاص. وقدرت فترة الجمود في الفترة التي امتدت من أيار/مايو 2020 حتى حزيران/يونيو 2021 بنحو 12 مليار دولار، في حين بلغت خدمة ديون البلدان المؤهلة لمبادرة تعليق خدمة الديون سبعة أضعاف هذا الإعفاء.¹³ بالإضافة إلى ذلك، سيتعين على هذه البلدان سداد أكثر من 100 مليار دولار بين عامي 2022 و2024.¹⁴ ولا تملك مبادرة تعليق خدمة الديون آلية لإلزام دائني القطاع الخاص. وبحلول شهر نيسان/أبريل 2021، تجاوز عدد البلدان التي تقدمت بطلب للحصول على مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين 40 دولة من أصل 73 دولة مؤهلة.¹⁵

وقدّم صندوق النقد الدولي برنامج تخفيف عبء الديون إلى 29 دولة من البلدان المنخفضة الدخل ومساعدة مالية إلى 85 دولة من خلال ترتيبات الإقراض، وكثير منها مؤهل من دون شروط سياسية. في الواقع، كان الخطاب الأخير لصندوق النقد الدولي أقل إصراراً على ضبط أوضاع المالية العامة على الرغم من أن تقييم كل دولة على حدة، مثل تقارير بعثات المادة الرابعة بعد الجائحة، لا يزال يوصي بالنهج نفسه.¹⁶ في الواقع، في خلال العقد الماضي ومنذ الأزمة المالية العالمية كانت غالبية البلدان تتبع هذا الاتجاه.¹⁷ أما الآن، فسيصبح التقشف المالي أوسع وأكثر قسوة، ما سيقصص حيز السياسات أكثر ويقيد الخدمات الاجتماعية وبالتالي يزيد من الفقر وعدم المساواة، فضلاً عن إضعاف السيادة الاقتصادية والسياسية للحكومة؛ مما يصعب عملية التعافي. درس كل من أورتيز وكومينز (Ortiz & Cummins) التوقعات المالية لصندوق النقد الدولي وخلصا إلى أنه من المتوقع إجراء تخفيضات في الميزانية في 154 دولة في العام 2021، وما يصل إلى 159 دولة في العام 2022، مع توقع أن الاتجاه نفسه سيمتد على الأقل حتى العام

2025. ونتيجة لذلك، فإن حوالي 6.6 مليار شخص أو 85٪ من سكان العالم سيعيشون في ظل ظروف التقشف. وسيتم خفض نفقات العام 2021 بأكثر من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي بما يعادل تقريبًا ضعف التدابير التي أعقبت أزمة عام 2008، وسيكون لدى المزيد من/معظم البلدان النامية ميزانية أصغر بكثير من مستويات ما قبل الأزمة على الرغم من الاحتياجات الاجتماعية للسكان.¹⁸

من ناحية أخرى، تتجاهل المبادرات عددًا كبيرًا من البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون والتي لديها قدرة مالية محدودة وتمويل محدود، مما يدفعها إلى حد الوقوع في أزمة ديون. فهي دول غير مؤهلة للتسهيلات المقدمة للبلدان المنخفضة الدخل، ولكنها أيضًا لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى تمويل البلدان المتقدمة. ووفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "مواطن الضعف المتعلقة بالديون السيادية في الاقتصادات النامية"، فإن 72 من أصل 120 من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي شملتها الدراسة معرضة لتحديات الديون، مع أكثر من 598 مليار دولار من مدفوعات الديون بين عامي 2021 و2025. وتمثل البلدان المتوسطة الدخل ما يقارب 95٪ من هذا المبلغ.¹⁹

حتى الإصدار الأخير لحقو ق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي²⁰ جاء أقل من القيمة المطلوبة لإحداث فرق على الرغم من زيادته مؤخرًا. إن قيمة الإصدار الجديد البالغة 650 مليار دولار لا توفر للبلدان النامية سوى جزء صغير من خدمة ديونها الخارجية.²¹

وفي ضوء هذه الاستجابات، أصبح صافي تحويلات البلدان النامية تجاه الدائنين الخارجيين سلبيًا في العام 2020، وهي دينامية تؤكد أنّ هذه البلدان واقعة في مأزق، أي أنها تدفع سنويًا على الدين الخارجي (سداد أصل الدين والفائدة) أكثر مما تتلقى. وقدّرت الشبكة الأوروبية للديون والتنمية أن 58 دولة لديها صافي تحويل سلبي. بلغ حجم التحويل حوالي 194 مليار دولار في العام 2020.²² تتلقى البلدان مدفوعات ديون جديدة، لكنها أقل مما كانت تدفعه على ديون سابقة. اقترن المزيد من الاقتراض بضبط أوضاع المالية العامة من دون إعادة هيكلة الديون وفي بعض الحالات من دون تخفيف عبء الديون. وعليه، فهو لن يؤدي إلا إلى جعل الوضع غير مستدام وسيمنع كل هذه البلدان من

تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. ونتيجة لذلك، سيكون لدى أكثر من مئة دولة أرصدة ديون و/أو خدمة ديون أعلى في العام 2023. وسيصبح الوضع الطبيعي هو تراكم المزيد من الديون، ما سيؤدي إلى دائرة مفرغة وفي كثير من الحالات إلى فخ الديون، حيث يتم تقييد النمو الاقتصادي من خلال التقشف والأثر الممتد للجائحة.

بالتالي، من المتوقع أن تكون الظروف المالية في فترة ما بعد الجائحة أعمق وأصعب مما كانت عليه بعد الأزمة المالية للعام 2008، قبل عقد من الزمن. ومع ذلك، فشلت المؤسسات المالية الدولية في إيجاد حلول بديلة تتجاوز الإعفاءات المحدودة للديون، وهي لا تزال تتجنب إلغاء الديون.

بعض الدروس المستفادة من معالجة الديون

يفتقر العالم إلى آلية دولية لمعالجة الديون تفيد في الاستجابة بفعالية وبشكل مناسب وفقًا للمبادئ والقواعد الواضحة التي تضمن الإنصاف بين الدائنين والمدينين، على ضوء هيكليات القوة الاقتصادية والسياسية العالمية غير المتوازنة. وتختلف كل حالة من حالات معالجة الديون تبعًا لنوع طبيعة الدائنين ونوع الاقتصاد.

تدعو الأزمة الحالية والاتجاهات التاريخية إلى وضع آلية معالجة للديون أكثر جذرية. وإلى حين تصحيح النظام المالي الدولي، يمكن أن تقترح الحالات السابقة أفكارًا من أجل دعم البلدان المدينة في سعيها إلى إعادة هيكلة ديونها، على الرغم من أن لكل دولة ولكل فترة زمنية خصائصها. في ما يلي بعض من هذه الاقتراحات:

• تحديد الديون الجائرة - حالة الإكوادور

يشكل التدقيق في الدين العام قبل إعادة الهيكلة ضرورةً من أجل تحديد الديون الجائرة، وتقييم الخسائر، وإعادة الهيكلة والضبط تبعًا لذلك. وتعني الديون الجائرة الدين الذي يتم تكبده من دون أن يخدم مصالح الناس أو الدولة وبحيث قد تكون للدائن معرفة سابقة بأن الأموال المعنية لا تفيد السكان.⁵⁹ ويتيسر قرار إلغاء الدين متى تمّ الإقرار بالديون الجائرة. وقد انطبق هذا المبدأ عدّة مرّات على مرّ التاريخ. ففي العام 2008، قررت الإكوادور من جانبها تعليق تسديد الدين الذي تمّ بيعه في الأسواق المالية الدولية والذي استحقّ في العام 2012 ويستحقّ الجزء المتبقي منه في العام 2030 وحققت فيه بدعم من اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لمدة عامين، وفي نهاية المطاف اعتبرت جزءًا منه دينًا غير

شرعي وتخلّفت عن تسديده بينما أعادت هيكلة الباقي. وقد أفاد هذا الأمر في إتاحة قسم من مواردها للإنفاق الاجتماعي.⁶⁰

• الحرص على فعالية عمليات معالجة الديون وإجراؤها في الوقت المناسب - حالة الأرجنتين

يُفضي تاريخ الأرجنتين الطويل في ما يتعلّق بالتخلّف عن سداد الدين وإعادة الهيكلة إلى استنتاجين: (1) إنّ التقشّف وإعادة تمويل الدين مضرّان ويقوّضان التعافي اللازم والضروري من أجل ضمان استدامة الدين؛ و(2) إنّ الوقت مهم ويخلف أثرًا كبيرًا. ويجب أن تكون أيّ خطة لإعادة هيكلة الدين واسعة النطاق بما يكفي من أجل ضمان تعافي الاقتصاد بدلًا من انهياره.

بعد جولات من المفاوضات، تُظهر صفقة الأرجنتين الأخيرة في العام 2020 المتعلقة بإعادة هيكلة الدين العام البالغ 65 مليار دولار أنه على أيّ صفقة تُعقد في الظروف الحالية أن تتيح للاقتصاد استيعاب التداعيات المباشرة لأزمة كوفيد-19، بالإضافة إلى التعامل مع التكيّف الاقتصادي الكلي. وقد قاومت الأرجنتين شروط برنامج صندوق النقد الدولي ورغّزت بدلًا من ذلك على أهداف التنمية الطويلة الأمد بالإضافة إلى استدامة الدين من خلال مواجهة الصدمات الخارجية المستقبلية بهدف ضمان استدامة الصفقة.⁶¹

وتسلطّ حالة الأرجنتين الضوء أيضًا على أهمية أن تتمكّن الحكومة من ضمان فرص متكافئة في المفاوضات ومن حصولها على الدعم الشعبي الواسع لقراراتها من أجل دعم التدابير القانونية التي لجأت إليها لدى مواجهة نفوذ الدائنين الكبيرة ضمن هيكلة مالية دولية غير متوازنة.

النتائج عينها، تسلط الأمثلة/العناصر أعلاه الضوء على الطرق التي قد تحسّن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لدى تنفيذ عمليات معالجة الديون السيادية.

- توزيع عبء الدين بالتساوي بين الجهات الفاعلة - حالة آيسلندا

تشكّل آيسلندا البلد الوحيد الذي لم ينقذ نظامه المصرفي نتيجة الأزمة المالية الدولية بل تركه يُفلس. فاضطرت المصارف المقرضة إلى تحمّل التكاليف وشطب الدين. واتّخذت الحكومة تدابير لحماية المودعين المحليين، فنقلتهم إلى مصارف جديدة وفرضت قيودًا على رؤوس الأموال. وعبر السماح بتكبّد الخسائر بالكامل، تأثر الاقتصاد بقوة، غير أنّ هذا الأمر سهّل أيضًا تعافيًا أسرع وأكثر متانة، مقارنةً ببلدان أوروبا الجنوبية التي أنقذت القطاع المصرفي.⁶²

- الاستعانة بالأمم المتحدة كمنصة لمعالجة الديون - حالة العراق

للنظام المالي الدولي الحالي والتحوّل إلى الاقتراض من السوق التجارية قدرة محدودة على إجبار كل الدائنين على الالتزام لدى تنفيذ عملية إعادة هيكلة الديون. وفي بعض الحالات، من الممكن أن تعقّد الصناديق الانتهازية (الدائنون الصغار الذين يلاحقون عادةً البلدان التي تعجز عن تسديد الديون ويشترطون ديونها ويرفضون سعي الحكومة إلى إعادة الهيكلة، وذلك من خلال اللجوء إلى المقاضاة) عملية معالجة الديون. ففي العام 2004، عندما كان العراق يتفاوض على معالجة ديونه، تمّت الموافقة على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1483 واستُعين به من أجل حماية البلد المدين من الصناديق الانتهازية وما يشبهها. ومع أنّ قرارًا كهذا يُتخذ على أساس سياسي، فهو يشكّل سابقة في الاستعانة بالأمم المتحدة كمنصة لدعم البلدان لدى تنفيذ إعادة هيكلة الديون من دون التهديد بالمقاضاة.

مع أنّ أزمات الديون الشبيهة لا تؤدي إلى

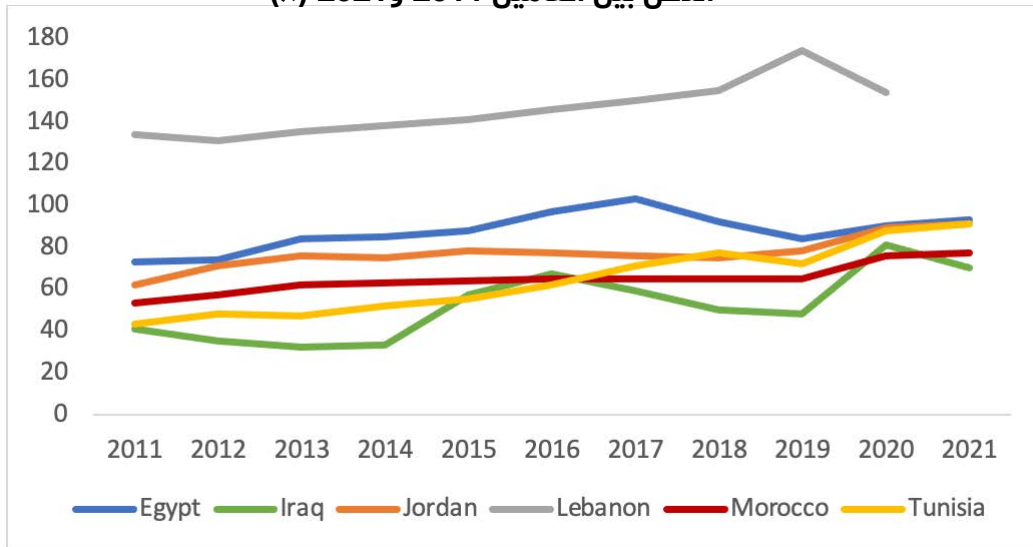
الاتجاهات الحديثة لديون البلدان العربية

اتباع مسارات خطرة

تتبع المنطقة العربية النمط عينه الذي تتبعه بلدان العالم الأخرى: أي أنها تعاني من حالة من المديونية المتنامية أصلاً التي تفاقم أكثر جرّاء أزمة كوفيد-19. لقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية 48 في المئة في العام 2018،²⁵ بعد أن كانت 26 في المئة في العام 2008، ومن المتوقع أن تتخطى 54 في المئة في العام 2020.²⁶ وتسجل البلدان العربية المتوسطة الدخل النسبة الإجمالية الأعلى للدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، متخطية نسبة 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى أكثر من 150 في المئة في لبنان، مع ازدياد الاحتياجات المالية الناجمة عن عجز مالي أكبر وخدمة دين متنامية. تؤدي معدلات النمو السلبية المقرونة بالعجز المالي المتنامي إلى زيادة الاقتراض وارتفاع معدلات الدين أكثر. وفي حال تم تنفيذ عمليات الإصلاح الموصى بها لضبط أوضاع المالية العامة، سيستمر تقييم صندوق النقد الدولي في اعتبار أرصدة الديون ودينامياتها في هذه البلدان مستدامة. في المقابل، يعتبر "تحالف ديون اليوبيل" هذه البلدان واقعةً أصلاً في أزمة بسبب اختلالاتها الكبيرة مقارنةً بباقي العالم والمدفوعات الحكومية الكبيرة للديون الخارجية التي تشكّل خطراً على قدرة الحكومة على ضمان حقوق الناس الأساسية.²⁷

كتبت مجلة "إيكونوميست" قبل كوفيد-19 - أن "البلدان العربية في حالة إسراف في الاقتراض".²³ ووسط أسعار النفط المتدنية، حتى بلدان الخليج العالية الدخل والمصدرة للنفط تزيد من الاقتراض، غير أنّ دينها العام لا يزال مضبوطاً. في المقابل، تعاني البلدان العربية المنخفضة الدخل، لكنها أول من يحظى بالدعم من المؤسسات المالية الدولية، مثل سلسلة برامج التخفيف من الدين منذ ثمانينيات القرن العشرين ومؤخراً تخفيف صندوق النقد الدولي لخدمة الدين من برنامج الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون. ومن بين البلدان العربية، استفادت جزر القمر، وجيبوتي، واليمن من هذا البرنامج الأخير لتخفيف الديون. وبين هاتين الفئتين، تبقى البلدان المتوسطة الدخل عالقة في حالة من فرط الديون التي أصبحت أوضح في ما يتعلق بتدهور الديناميات قبل فترة طويلة من أزمة كوفيد-19.²⁴ سيركّز هذا القسم على هذه البلدان، أي على مصر، والأردن، والعراق، ولبنان، والمغرب، وتونس.

الرسم 5: نسبة ديون الحكومة المركزية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المتوسطة الدخل بين العامين 2011 و2021 (%)



المصدر: قاعدة البيانات الاقتصادية العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، أبريل/نيسان 2021

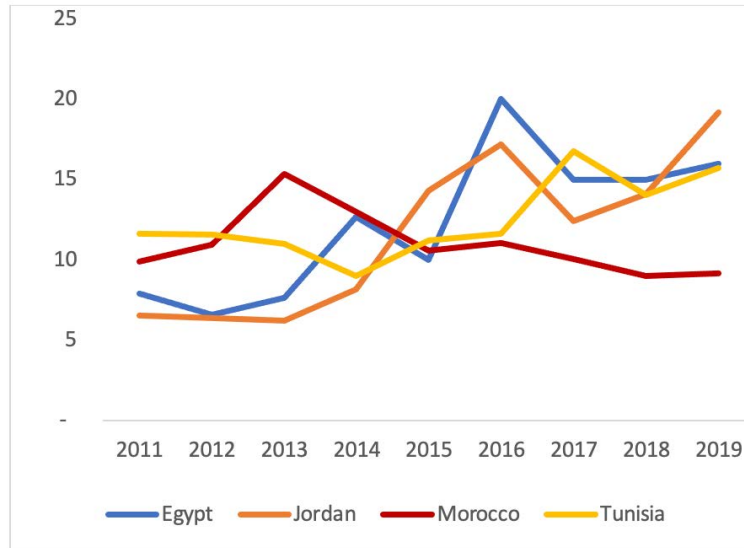
تبقى حصة الدين الخارجي من الدين العام الإجمالي معتدلة في معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل (أكثر من الثلث بقليل)، باستثناء تونس والعراق. فيُجري العراق الذي عليه متأخرات في تسديد دينه الخارجي مفاوضات مع نادي باريس لإعادة الهيكلة. ومع ذلك، لا يزال الاقتراض الخارجي في مرحلة من التزايد السريع. ومعظم دين تونس العام الخارجي (حوالي 71 في المئة من الدين العام الإجمالي)، وتأتي القيمة الأكبر (46 في المئة) من هذا الدين من الجهات المانحة، بما فيها صندوق النقد الدولي الذي لديه بالإجمال شروط أكثر مرونة من الدين السوقي. إنَّ تعرُّض المصارف للدين السيادي محدود، ما يحميها من المخاطر السيادية. ومن المتوقع أن تسجل تونس ارتفاعاً ملفتاً في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى قرابة 100 في المئة في السنتين المقبلتين.²⁸ وبشكل عام، يأتي معظم الدين الخارجي في المنطقة من الدائنين الرسميين. وكان هؤلاء يستأثرون بثلثي الدين الخارجي، أمّا الآن فهم يشكّلون نصفه تقريباً.²⁹

لكن في معظم البلدان، يشهد الاقتراض الميسر تراجعاً. ففي مصر مثلاً، انخفضت حصة القروض بشروط ميسرة من الدين الخارجي الإجمالي من 19 في المئة في العام 2011 إلى 5 في المئة في العام 2019.³⁰ وفي المغرب، انخفضت النسبة من 7 في المئة إلى 3 في المئة خلال الفترة نفسها.³¹ وفي حين أنَّ الاقتراض بشروط ميسرة والمساعدة الإنمائية الرسمية متاحان بشكل أقل، تعتمد البلدان العربية المتوسطة الدخل على الاقتراض من القطاع الخاص. وتضاعفت حوالى ثلاث مرّات قيمة الدين الخارجي العام من الدائنين في القطاع الخاص في المنطقة العربية (باستثناء البلدان العالية الدخل) على مدى العقد الأخير. وكحصّة من الدين العام الخارجي، ارتفعت هذه القيمة من 30 في المئة في العام 2011 إلى 42 في المئة في العام 2019. وازدادت النسبة من 5 في المئة في العام 2009 إلى أكثر من 50 في المئة في العام 2019 في الأردن ومن 9 في المئة إلى أكثر من 36 في المئة في مصر، على مدى الفترة عينها. يتألف معظم الدائنين في القطاع الخاص، الذين يستحق لهم الدين العام الخارجي، من حاملي السندات،³² الأمر الذي يجعل من عملية معالجة الدين، إذا استدعت الحاجة، أكثر تعقيداً، إلى جانب الكلفة العالية لهذا النوع من الاقتراض مقارنةً بالدائنين الرسميين. وقد رافق الدين الخارجي المتزايد نموّاً بطيء في الصادرات، ممّا رفع أكثر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات.

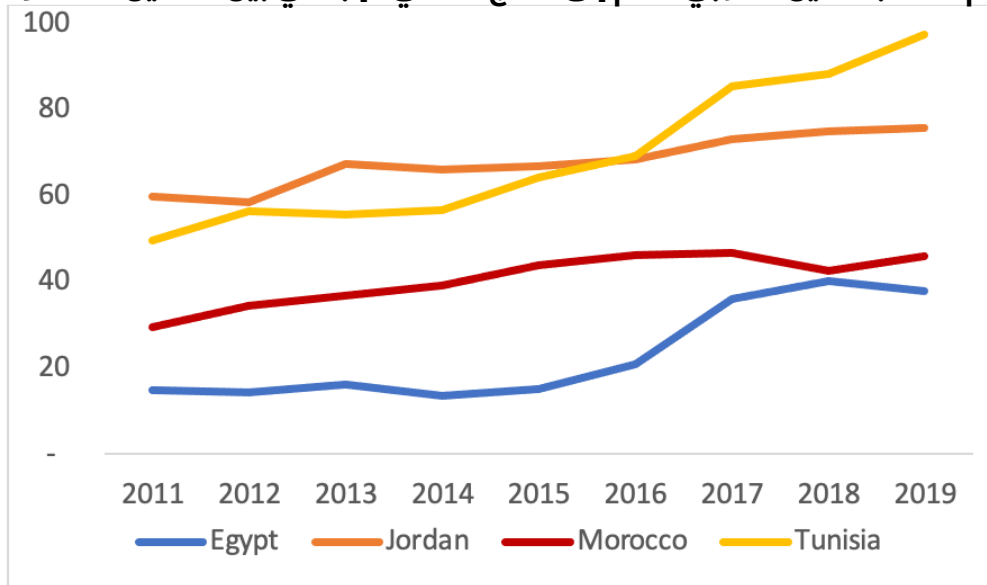
ويعكس هذا التوجّه العيوب الإنمائية الاقتصادية في هذه البلدان والخطورة الزائدة في قدرة الاقتصاد على توليد العائدات بالعملة الأجنبية من أجل استيفاء التزامات خدمة الدين وفقاً لمعدّل فائدة معيّن. وتزيد قيمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص - وهي عبارة عن ترتيبات تمويل إنمائي رائجة في المنطقة - من المخاطر. ففي مصر، هناك 53 مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص، وتبلغ قيمة هذه المشاريع أكثر من عشرة مليارات دولار أميركي، وفي الأردن هناك 43 مشروعاً بالقيمة عينها.³³

يبقى دين القطاع الخاص الخارجي (أي الدين المستحق للقطاع الخاص) معتدلاً بالنسبة إلى حجم الاقتصادات في المنطقة. فيستأثر دين الأردن الخارجي الخاص مثلاً بنسبة تتراوح بين 30 و35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مع استحقاق القيمة الأكبر منه للقطاع المصرفي.³⁴ ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى الإنماء الضعيف لقطاع الأعمال الرسمي ودوره المحدود في التنمية الاقتصادية. وتبرز حالة لبنان في هذا المضمار، مع بلوغ الدين غير المضمون المستحق للقطاع الخاص نسبة تقارب 50 في المئة من دين البلاد الخارجي.³⁵ وتعكس الأزمة المصرفية الأخيرة في لبنان كيف من الممكن للقطاع الخاص، وبالأخص لتأثير القطاع المالي، الخروج عن السيطرة والتسبب بأزمة اقتصادية واسعة النطاق. إنّ حالة لبنان فريدة لأنّ سلطة النقد التي من المفترض أن تنظم القطاع المصرفي قد أنشأت حالة غير مستدامة. وقد حفّز البنك المركزي المصارف التجارية على وضع مواردها بعملة الدولار في عهدة سلطة النقد. وخفضت المصارف سيولتها بالدولار إلى مستويات خطيرة بهدف تحقيق أرباح مفرطة. واستمرت هذه العملية لسنوات من دون أي اعتبار لتداعياتها، في خضمّ تزايد رصيد العجز في المدفوعات (أي تراجع تدفق الأموال بالعملة الأجنبية إلى البلاد تدريجياً)، والحفاظ على سعر صرف شبه ثابت، على الرغم من معرفة المصارف والسلطات باختلالات الاقتصاد الكلي. وفي نهاية المطاف، نصبت نوعاً ما السيولة بالدولار من المصارف التجارية، بينما حققت هذه المصارف أرباحاً هائلة.³⁶ واستفاد المساهمون في المصارف وكبار المودعين من هذه العملية وتمكّن الكثيرون من إخراج أموالهم، فور توقّف هذه العملية عند حدوث الصدمة الأولى التي أدّت إلى أزمة القطاع المصرفي.³⁷ وسهّلت السلطات السياسية تهريب الأموال عبر رفضها فرض قانون الرقابة على رؤوس الأموال.³⁸

الرسم 6: نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات بين العامين 2011 و2019 (%)

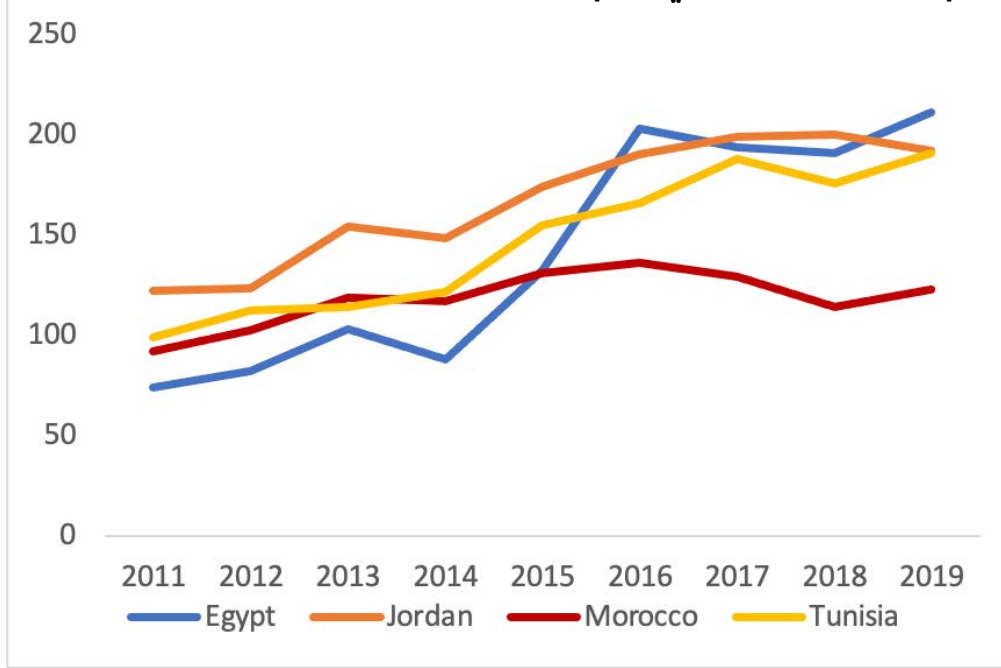


الرسم 7: نسبة الدين الخارجي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2011 و2019 (%)



المصدر: إحصاءات البنك الدولي للديون الدولية 2021

الرسم 8: نسبة الدين الخارجي العام إلى الصادرات بين العامين 2011 و2019 (%)



المصدر: إحصاءات البنك الدولي للديون الدولية 2021

آثار الاقتراض المرتبطة بالسياسات قبل أزمة كوفيد-19

تعتمد الديناميات المؤثرة في نسب الديون في المنطقة على الفروقات في معدل النمو والفائدة الخاصة بكل بلد، التي تتأثر بعدد كبير من المتغيرات الاقتصادية الأخرى. فتختلف معدلات الفائدة تبعاً لتركيبية كتلة الديون بذاتها، وبالتالي تبعاً لتحركات سعر الصرف ورؤوس الأموال وغيرها من العوامل. ففي مصر، ساعد الفارق في إبطاء تغيرات نسبة الدين العام بشكل مؤقت، غير أنّ النمو الاقتصادي عجز عن إحداث التغيير الاقتصادي الذي بإمكانه إخراج البلاد من الدين أو على الأقل توفير الاستقرار. وفي لبنان والأردن، زادت الفوارق من نسب الديون.⁴² بالإضافة إلى ذلك، كانت للبلدان العربية المتوسطة الدخل حاجة كبيرة إلى تمويل عام كبير، ولا سيما بسبب خدمة الدين العام المتزايدة.⁴³

بشكل عام، يكون الدين المحلي مستحقاً للدائنين المحليين. وفي معظم الحالات، يكون القطاع المصرفي هو الذي يزيد موجوداته من الدين العام. وتتحمل البنوك المركزية أيضاً دين الحكومة في بعض البلدان. ومقارنةً ببلدان نامية أخرى، يبلغ تعرض القطاع المصرفي في هذه البلدان للديون السيادية مستوى عالياً بشكل عام.³⁹ ففي العراق، يستأثر البنك المركزي بقرابة ثلث الدين المحلي، وهو بغالبية قصيرة الأمد.⁴⁰ وتتحمل المصارف العامة التجارية التابعة للأحزاب السياسية⁴¹ القسم الأكبر من باقي الدين. وتعتبر حالة من هذا النوع سيقاً ذا حدّين: فتتقدّم المصارف دعمًا يقضي بتمويل عجز الموازنة، غير أنّها تكفّ عن تأدية دورها كوسيط في تمويل الاقتصاد، ومن هنا تكمن أهمية إدارة عملية المقايضة بشكل جيد. والمصارف اللبنانية معرّضة أيضاً بدرجة عالية للمخاطر السيادية، غير أنّ حالتها أصبحت أخطر منذ أن بدأت توظف مبالغ كبيرة بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي لسنوات، في خضمّ تزايد رصيد العجز في المدفوعات الذي أدّى في نهاية المطاف إلى انهيار النظام وإلى أزمة اقتصادية كبيرة.

الدين لا يخدم عملية التنمية

النخبة، بينما لا يزال السكّان يتعرّضون للضغط من أجل تسديد الديون.

خدمة الدين تنال أولوية على الإنفاق الاجتماعي

خفّضت التزامات خدمة الدين إلى حدّ كبير من الإنفاق العام في قطاعي الصحة والتعليم وفي الاستثمار العام.⁴⁸ ونظرًا لتركيبية الإنفاق العام، كانت مدفوعات خدمة الدين في لبنان، والمغرب ومصر تفوق بشكل منتظم الإنفاق على القطاع الصحي قبل أزمة كوفيد-19.

اعتُبرت مصر، والعراق، والأردن، والمغرب، وتونس البلدان الإصلاحية النموذجية لصندوق النقد الدولي. وشاركت هذه البلدان جميعها في برامج صندوق النقد الدولي منذ عقود وأزالَت الضوابط التنظيمية المفروضة على الأسواق، محرّرة الحسابات الخارجية ومتحوّلة نحو الخصخصة، من دون بلوغ التنمية والاستقرار الاقتصاديّين الطويلي الأمد المرغويين. ولم تعتمد هذه السياسات إلى بناء الاقتصادات؛ بل ولدت حالة من الاعتماد على الديون.

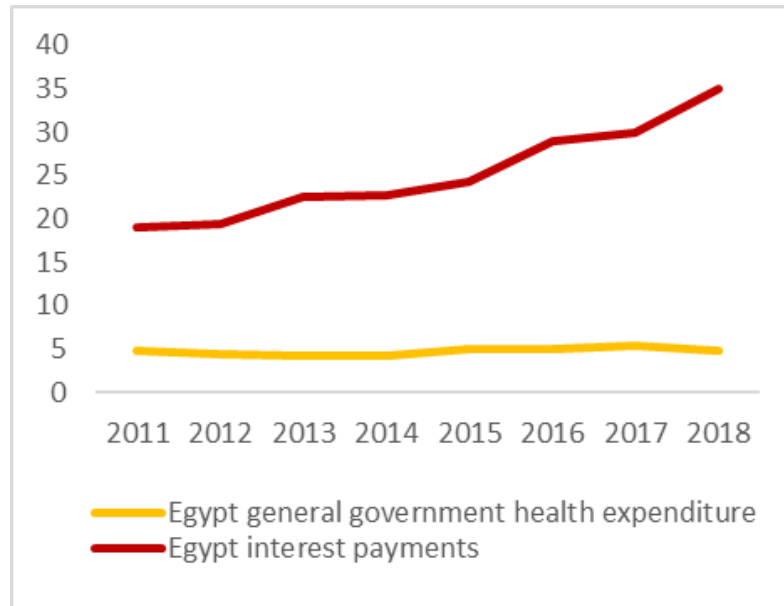
إنّ معدلات النمو الأبرز البالغة 4-5 في المئة التي تمّ تسجيلها قبل أزمة كوفيد-19 في مصر والتي أشاد بها صندوق النقد الدولي أتت نتيجة المحفّزات الخارجية، بما فيها قطاع الغاز، وانخفاض قيمة العملة، وتراكم الديون (تضاعفت كتلة الديون الخارجية أكثر من ثلاث مرّات في خلال العقد الأخير).⁴⁴ ولم تستطع الزيادات في النمو الاقتصاديّ تصحيح العجز المزدوج التاريخي هيكليًا وتمويل تغيير هيكلي في الاقتصاد من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الفعلية، أي المشاكل المتعلقة بالإنتاجية والتوظيف بشكل أساسي. بدلًا من ذلك، عزّزت هذه الزيادات القطاعات الغير قابلة للتداول المتقلبة والصادرات من غير الغاز. واحتاجت مصر بشكل مستمر إلى الاقتراض من أجل الحفاظ على احتياطياتها بالعملات الأجنبية ووقعت في فخ الديون، كما أعادت تمويل الدين العام بشكل منتظم، إلى جانب استمرارها في تكديسه.⁴⁵

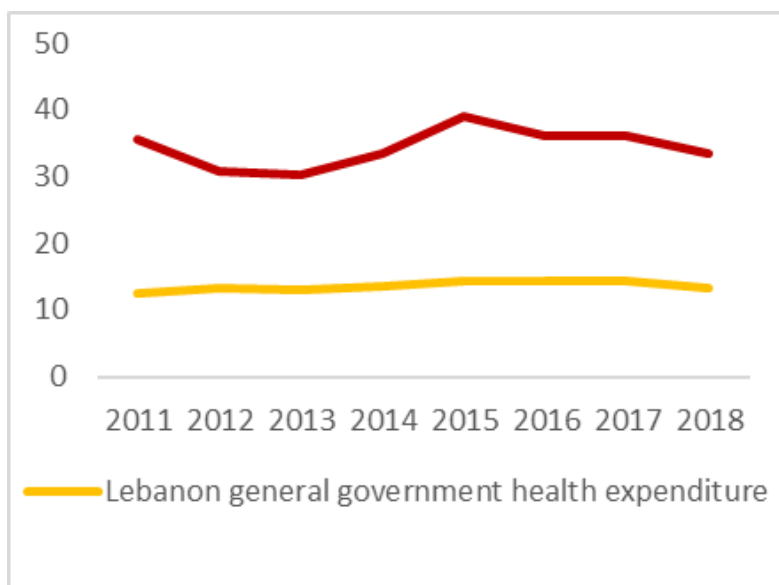
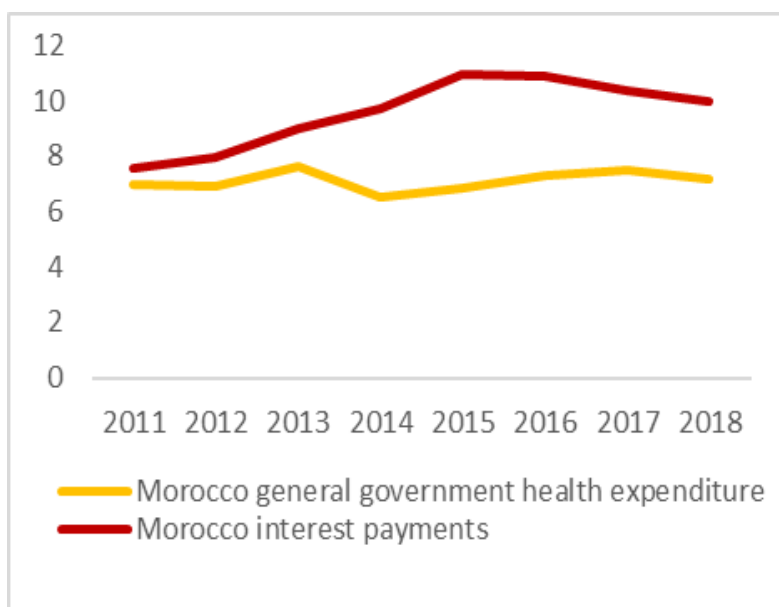
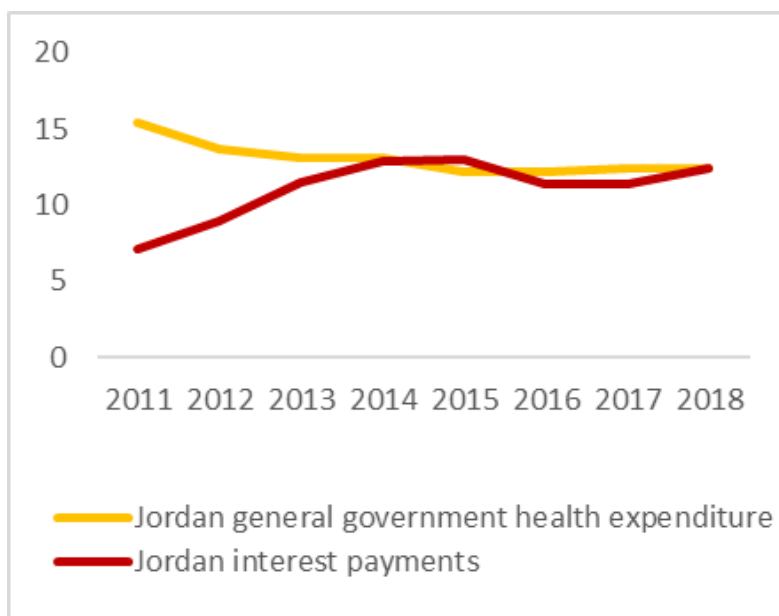
وفي لبنان، عزّز الاقتراض العام الاقتصاد الريعي، الذي زاد من تركيز الثروات بطريقة دورية. وتمكنت الحكومات في لبنان من إعادة تمويل ديونها باستمرار ودفع مستويات فائدة أعلى للمصارف. وموّل الدين العام المتراكم الإنفاق العام الحالي، وعزّز الإدارة العامة القائمة على الزبائنية، وصان نظامًا سياسيًا قائمًا على المحاصصة، أعطى الأولوية للتنمية الاقتصادية ذات المصلحة الخاصة. وانهار النظام في نهاية المطاف عندما تدهورت قيمة العملة المحلية.⁴⁶ وسهّلت أيضًا الحكومة المغربية الاقتراض الذي عزّز نظامًا قائمًا على رأسمالية المحاباة وأفاد النخبة الاقتصادية التي تربطها علاقات سياسية بالسلطة المملّكية.⁴⁷ وفي معظم هذه البلدان، طبّقت الحكومات سياسات وجذبت استثمارات لا تستجيب بالضرورة للاحتياجات العامة، بل خدمت

إنّ سياسة صندوق النقد الدولي التي تشترط منح الأولوية لمطالبات الدائنين كلفت المجتمع غالباً. ففي تونس مثلاً، تراجع الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة مقارنةً بإجمالي الناتج المحلي منذ العام 2011، وارتفعت خدمة الدين لتبلغ أربعة أضعاف ميزانية قطاع الصحة قبل تفشي جائحة كوفيد-19.⁴⁹ وفي مصر، بلغت خدمة الدين 40 في المئة تقريباً من الإنفاق العام و57 في المئة من الإيرادات العامة في العام 2019، في حين وصلت معدلات الفقر إلى مستويات قياسية بلغت حوالي 33 في المئة. وقد صرح البنك الدولي⁵⁰ أنّ "النمو ما قبل الجائحة لم يخفّض معدلات الفقر". فالإنفاق العام المتراجع، والضرائب غير المباشرة المتزايدة، وقيمة العملة المتدنية، كلها أسفرت عن ارتفاع كلفة المعيشة بشكلٍ هائل. وأدّت

وصفات صندوق النقد الدولي بشكلٍ خاص إلى زيادة عدم المساواة في الدخل، بالرغم من تركيز خطابه مؤخراً على أهمية محاربة عدم المساواة.⁵¹ وعمل الدين العام كآلية لإعادة توزيع الثروة من الفقراء إلى الأغنياء، الذين يدينون المال للحكومة مقابل فوائد عالية، من دون أن يفيد نموذج التمويل هذا الفقراء بالضرورة، خاصة أنّ السياسة الضريبية ليست تصاعدياً بالقدر الكافي. وبالفعل، تبين أنّ المنطقة العربية تضم أعلى المداخل وأعلى معدلات انعدام المساواة في توزيع الثروة.⁵²

الرسم 9: الإنفاق الخاص بقطاع الصحة وخدمة الدين كجزء من الإنفاق العام بين 2011 و2018 (النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق العام)





عقود من الاقتراض المصحوب دائماً بالتقشُّف

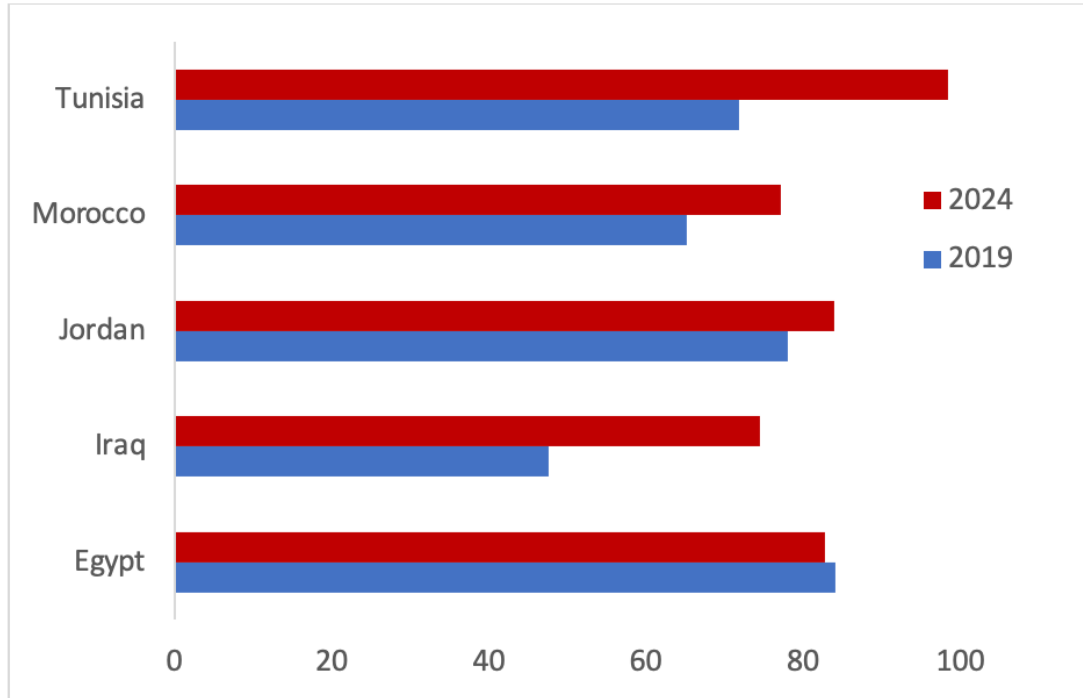
رزحت البلدان العربية مثل مصر والعراق والأردن والمغرب وتونس لعقودٍ تحت وطأة التقشُّف الذي يرافق شروط صندوق النقد الدولي من برنامج إلى آخر، بالرغم من بعض المقاومة البسيطة أحياناً تجاه بعض الإجراءات، كما حصل في تونس. ويُعتبر أنَّ المنطقة العربية تحتوي على أكبر نسبة من البلدان التي طبقت إجراءات تقشفية طيلة العقد السابق.⁵³ وتظهر تجربتا تونس ومصر كيفية ضبط أوضاع المالية العامة عبر إزالة الدعم، وتجميد الأجور وتخفيضها، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، من بين غيرها من الإجراءات، بهدف احتواء الدين العام الذي خرج عن السيطرة، من دون أي حماية اجتماعية. كما شهد العراق الوضع نفسه، حيث اشترط الاتفاق الرامي إلى تخفيف الديون قبل انعقاد نادي باريس في العام 2003 أتباع توصيات سياسة صندوق النقد الدولي حول استقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تسريح الموظفين من العمل بأعداد ضخمة، والخصخصة، وتحرير أسعار المواد الغذائية التي أفقرت الناس وزادت من ضعف الدولة.

تهدف السياسات الانكماشية إلى موازنة العجز (المالي والخارجي) بغية الوصول إلى الاستدامة في الدين العام والحفاظ على احتياطي العملات الأجنبية للمصرف المركزي. ولكن، أوهنت السياسات المماثلة قدرة البلدان على تخفيف الصدمات، وقوّضت النمو والازدهار الاقتصادي، باستثناء الحالات التي تلقّت فيها الدعم من عوامل خارجية. ومع تفشّي جائحة كوفيد-19، وجدت البلدان نفسها أمام صدمة لم يسبق لها مثيل، مع قدرة ضعيفة على صياغة السياسات بشكل مستقل، ومع غياب المساحة المالية، وموارد عامة محدودة، إضافة إلى ديون كبيرة وسنواتٍ من السياسات التقشفية. وفي غياب الاستجابة العالمية لحجم الأزمة وتبعاتها، لجأت البلدان العربية المتوسطة الدخل إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، مجدداً.

عودة المياه إلى مجاريها عقب جائحة كوفيد-19:- المزيد من الديون والتقشُّف

لجأ كلٌّ من مصر والعراق والأردن وتونس والمغرب إلى صندوق النقد الدولي لاقتراض المزيد من المبالغ عقب تفشّي جائحة كوفيد-19، ما أدّى إلى دعم احتياطي الحكومات وأسفر عن قدرة أفضل على سداد الديون. ولكن، أصبحت هذه البلدان مُلزّمة تجاه صندوق النقد الدولي بمنح الأولوية لخدمة الدين، ممّا سيزيد من محدودية مواردها المخصّصة للإنفاق الاجتماعي وللتعافي. وستتسبّب زيادة نسب الديون بارتفاع خدمة الدين، وسيترسّخ بالتالي النمط عينه الذي أدّى إلى تراكم الديون في الأساس: فهي حلقة قائمة على الاقتراض، ثمّ الوقوع في الدين، وتطبيق تدابير لضبط أوضاع المالية العامة، والفشل أخيراً في تخفيض الدين، مما يدفعهم إلى الاقتراض مجدداً. سوف تزداد نسب الدين العام في العام 2024 مقارنةً بمستويات ما قبل الجائحة والاحتياجات المالية العامة الإجمالية، وستتعلق الدول بالتالي في دينامية دين سلبية. وفقاً لصندوق النقد الدولي، ستكون مصر البلد الوحيد الذي سيشهد انخفاضاً في الدين في العام 2024 إلى ما كان عليه في العام 2019، رغم الترتيب الاستثنائي الذي امتد على طول 12 شهراً في العام 2020، حيث تلقت مصر 5,2 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي، الذي برّر ذلك بامتلاك مصر "سجلاً مثيراً في إتمام برنامج إصلاح اقتصادي محلي بنجاح، بدعم من اتفاق تسهيل الصندوق الممدد التابع لصندوق النقد الدولي في فترة 2016-2019".⁵⁴ وسوف تواجه مصر تاريخ استحقاق جزء كبير من ديونها خلال السنتين المقبلتين، وذلك بالاستناد إلى اتفاق ثنائي مع دائنين آخرين لتمديد هذا الدين.

الرسم 10: إجمالي الدين العام كجزء من إجمالي الناتج المحلي – 2019 مقابل 2024 (%)



المصدر: قواعد بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل 2021

والحدّ بالتالي من إجمالي احتياجات التمويل، مع تجنب السياسات المالية والنقدية غير المضبوطة والمطلوبات الطارئة، وإذا ما حافظت العملة المحلية على قيمتها.⁵⁶ أما في الأردن، وفي حين لم تتخط الاستجابة المالية لجائحة كوفيد-19 الواحد في المئة من إجمالي الناتج المحلي، يُتوقع البدء بضبط أوضاع المالية العامة في العام 2021 بنسبة أقلّ بقليل من 1 في المئة، لترتفع لاحقاً بشكل سنوي بين 2022 و2024. وقد أدّى ذلك، إلى جانب الاقتراض المتزايد استجابةً للأزمة، إلى رفع قيمة دفعات خدمة الدين وتخفيض الموارد المتوفرة للحماية الاجتماعية والخدمات العامة، تماشيًا مع الوضع قبل تفشي جائحة كوفيد-19. ازدادت هشاشة الوضع المالي في هذه البلدان، ما يجعل من أي نقص في تدفقات رأس المال مشكلة حقيقية، ويضعف بالتالي قدرة الدول على مواجهة الآثار الممتدة أو الصدمات المستقبلية، تمامًا كما حصل قبل أزمة كوفيد-19، ولكن ستكون هذه المرة أشدّ ضررًا مع مخاطر وخسائر أكبر.

وفي الوقت الذي احتاج الناس فيه إلى المزيد من الإنفاق الاجتماعي، حملت الاستجابة إلى جائحة كوفيد-19 معها المزيد من التّكشف في بداية العام 2021، حيث بقي ثلث الشعوب في البلدان العربية المتوسطة والمتدنية الدخل فقيرًا. وتقدر الشبكة الأوروبية للديون والتنمية أنّ الإجراءات التقشفية في معظم الدول النامية ستتخطى خلال السنوات الثلاث المقبلة الحزمات التي قدّمتها في العام 2020 في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19، في حين لم تتخط نسبة 1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنةً بأكثر من 2 في المئة في الدول النامية الأخرى.⁵⁵ وترد تونس بين الدول النامية التي شهدت أكبر نسبة من التخفيضات في الإنفاق العام لموازنة حزمات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في خضم الأزمة. واعتبر صندوق النقد الدولي أنّ مستويات الدين العام في تونس قابلة للإدارة في مرحلة ما بعد الجائحة، إذا ما استمرت باحتواء العجز في الموازنة بين عامي 2021 و2025،

الأولويات اللازمة للمناصرة العادلة والإنسانية من أجل تمويل الديون

على إعادة الهيكلة، بما أنّ بعض الدائنين يستغلّون هذه الفرصة لرفع الدعاوى وفرض تسديد الدفعات. إنّ الاعتماد المتزايد على ديون السوق التي تتميز بعدم تجانس الدائنين يصعب ضمان التزام جميع المدينين بقرار التجميد أو بعملية التفاوض. وقد أظهرت التجربة محدودية الإجراءات التعاقدية والقائمة على السوق التي اعتمدت سابقًا لمعالجة هذه المسألة؛⁵⁷ بالتالي، تبرز الحاجة إلى صياغة آلية جديدة لضمان فرض تجميد مؤقت ملزم قانونيًا، حتّى بين الأطراف المتنازعة في المحاكم. وفي هذا الإطار، تقترح الشبكة الأوروبية للديون والتنمية اللجوء إلى مواد صندوق النقد الدولي بحثًا عن حيز قانوني يسهّل هذه العملية.⁵⁸

في الوقت عينه، يستدعي المستوى المرتفع من المديونية والتعقيدات المتزايدة لمحافظ الديون، أكثر من أي وقت مضى، إنشاء نظام حوكمة للاقتصاد العالمي مرفق بألية متعدّدة الأطراف ومستقلة لتسوية الديون السيادية. وفي حين قدّمت هذه المطالب مرارًا وتكرارًا منذ عقود مضت، إلّا أنّ حجم الجائحة الحالية وتداعياتها الاقتصادية يوفّران الفرصة المناسبة للدفع قدمًا بهذا المطلب.

ينبغي لنظام الحوكمة أن يشمل نظام إنذار مبكر بشأن ضائقة الديون، وذلك استنادًا إلى العبء الذي يحمله الشعب وليس القدرة على تسديد الدفعات فحسب، ويجب أن يُساوي بين جميع البلدان وأن يسمح للدائنين والمقرضين بالتمتع بالمستوى عينه من الحقوق والسلطة. كما يجب أن توفر آلية التسوية عملية منهجية فعّالة وعادلة لتسديد الدين.

سبق وقدمت الجهات الفاعلة الدولية التي تدعو إلى إحداث هذه التغييرات أدوات أولية لإعادة تأطير عملية تقييم تمويل الدين، وهي تشمل التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالتمويل والتنمية، وعلى نطاقٍ أوسع، أهداف التنمية المستدامة المرتبطة باعتماد إطار لتسديد الديون السيادية بطريقة عادلة وقائمة على التنمية، إضافةً إلى المبادئ المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول، وإطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سبق وعُرض في هذا التقرير. ولكن، تبقى هذه التوصيات ذات طبيعة طوعية ويجب أن تُدرج ضمن الصكوك الدولية لضمان تطبيقها.

أظهر هذا التقرير أنّ البلدان العربية المتوسطة الدخل قد تواجه أزمة ديون، ولن تقع هذه الأزمة عندما تتخلف هذه الدول عن الدفع، ولكن بشكل عام، مع ملاحقة المدينين للدفعات وإعادة تمويل الدين، وضغط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية عليها لمتابعة هذه العملية بشكل يؤدي إلى شخ الموارد العامة لدرجة المساومة على الحقوق الأساسية لشعبها. يجب أن تؤخّذ منظمات المجتمع المدني جهودها عالميًا، وإقليميًا، ومحليًا، وأن تتواصل مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية لإعادة التفاوض بشأن الحصول على شروط عادلة وإنسانية لتمويل الديون. ينبغي أن يلتزم أي حلٍّ لأزمة الديون بالمبدأ الرئيسي المتمثل بإعطاء الأولوية لحقوق الناس على حساب تسديد الديون. ويجب أن تشمل استدامة الدين بشكل أساسي حقوق الإنسان، والتداعيات الاجتماعية، والتنمية، والبيئية، لحماية الشعوب من الأزمات الناتجة عن الديون. كما يجب أن يفضّل تحليل استدامة الدين تمويل الإنفاق الاجتماعي لتحقيق الأهداف الإنمائية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقييم سياسات إدارة الديون، كتلك التي يطلب صندوق النقد الدولي بتنفيذها، إلى جانب أثرها على حقوق الإنسان وتقييم استدامة الدين. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التقييم يجب أن يجريه طرف ثالث بدلًا من المؤسسة المقرضة. إنّ الوضع الحالي يستدعي توجيه كافة الجهود نحو ثلاثة إجراءات فورية: أ) المطالبة بتجميد الديون بسبب الظروف القاهرة والاستثنائية الناتجة عن الجائحة؛ استنادًا إلى القانون الدولي، ولأسباب شرعية؛ ب) إعادة هيكلة الديون في البلدان المنكوبة، بما في ذلك تخفيف الديون وإلغائها حتّى، ليس لإدارة النقص في السيولة فحسب، بل أيضًا لمعالجة المشاكل الهيكلية التي تؤثر على استدامة الدين على المدى البعيد؛ ج) إزالة الشروط السياسية التي ترافق أي تمويل كان والتي تضرّ بحقوق الإنسان للشعب المعني.

تتطلب هذه الخطوات وضع بعض الآليات التي تحمي المدينين خلال فترة تجميد الدين المؤقتة والتفاوض

في حين يركّز هذا التقرير على الدين الخارجي بسبب أهميته المتزايدة والمخاطر المرتبطة به نظرًا لكونه مصدرًا تمويليًا، سنختتمه بتحذير حول أهمية معالجة ديناميات الاقتصاد السياسي المحلية التي تتحكّم بالاقتراض السيادي عمومًا. ويمكن لتحليل الاقتصاد السياسي المتعلق بأنماط الاقتراض والدين العام على صعيد كل بلد أن يكشف مجالات التوافق بين الشروط الدولية والقوى المحلية التي قد تقود إلى زيادة المديونية لصالح النخبة المحلية على حساب الأكثرية. إنّ زيادة شفافية الديون، بدءًا من قرار الاقتراض إلى حالات التفاوض بشأن إعادة الهيكلة، قادرة على كشف ديناميات الاقتصاد السياسي المحلية وتلك المرتبطة بالدائنين الدوليين. ويسمح ذلك للمواطنين بالتدقيق في الديون لضمان التمويل العادل للدين وكشفه عن هذه الروابط وضمان المساءلة. كما يمكن لتدقيق المواطنين أن يكشف عن الديون غير الشرعية وغير القانونية والجائرة، وأن يضمن استقلالية التقييمات، وأن يحرص على أخذ المطلوبات المحتملة بالاعتبار، وأن يموّل الدين للاستثمارات المنتجة، وأن يعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية.

إنّ الجهود المحلية الرامية إلى دعم هذه الأهداف تتضمن أيضًا جعل السياسة الضريبية تصاعدية أكثر، بدءًا بفرض الضرائب، مثل الضريبة على الثروة، والحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة والتهرّب الضريبي، وإعادة تقييم الإنفاق العام لزيادة الفعالية والأثر الاجتماعي، الذي من شأنه، إلى جانب إجراءات أخرى، أن يصلح اختلال التوازن الذي يدفع إلى الاقتراض ويحدّ من الاحتياجات التمويلية المتنامية. بالرغم من ذلك، قد لا تحل السياسة الضريبية التصاعدية والأكثر كفاءة مشكلة النقص في العملات الأجنبية التي تحرّك الطلب على الدين الخارجي.

ختامًا، بغية تنفيذ كافة هذه الإجراءات، يجب انتهاز الفرصة السياسية الملائمة التي تفسح المجال أمام التغيير. وقد تمثل الجائحة وتداعياتها فرصة للتصرّف، بعدما كشف عن أوجه القصور في الهندسة المالية العالمية، وانتشرت الضغوط الاقتصادية الوطنية، في الوقت الذي لا تزال معالم التعافي تشهد تغييرات مستمرة. يمكن أن يكون الوقت الحالي هو اللحظة المؤاتية لإقناع الجميع بهذه الخطوات لتفادي أزمات وأفخاخ الديون السيادية.

قائمة المصادر والمراجع

1. عدلي، عمر، "المعاناة بلا مبرر: صندوق النقد الدولي والتعافي الاقتصادي الوهمي في مصر" Unwarranted Recovery: The IMF and Egypt's Illusory Economic Recovery، في أثر وتأثير المؤسسات المالية الدولية على اقتصاد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، The Impact and Influence of International Financial Institutions on the Economies of the Middle East and North Africa، تحرير طارق رضوان (تونس: مؤسسة فريدريش إيبتر، rica، 2020).
2. وسام عديلي وحسان أيوب، "The Social Sustainability of Public Debt in the Framework of Middle East and North African Countries: Egypt, Lebanon, Morocco, Tunisia, and Turkey" (قدرة التحمل الاجتماعي للدين العام في إطار بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مصر، ولبنان، والمغرب، وتونس، وتركيا)، مجلة التنمية المستدامة، 13.4 (2020)، > 251، <https://doi.org/10.5539/jst.v13n4p251>.
3. "الدول العربية تكّدس الديون" Arab States Are Loading up on Debt، مجلة ذي إيكونوميست، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <https://econ.st/3h3fmDh>، [تم الوصول إليه في 30 نيسان/أبريل 2021].
4. تقييم الاستدامة (28) Assessing Sustainability أيار/مايو 2020: صندوق النقد الدولي.
5. "المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية" Basic Principles on Sovereign Debt Restructuring Processes، 2.
6. بودو إيلمرز، الطبيعة المتغيرة لديون البلدان النامية وحلول للتغيير The Evolving Nature of Developing Country Debt and Solutions for Change (بلجيكا: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، تموز/يوليو 2016).
7. برونو بونيزي، بان توبوروسكي، أنينا كالتنبرونر، ويوفن لي، مواطن ضعف الديون في البلدان النامية: فخ ديون جديد Debt Vulnerabilities in Developing Countries: A New Debt Trap (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2017).
8. "بوينس إيريس تايمز | فيرنانديز يهدّد أنّ الأرجنتين لن تقبل بأي شروط من صندوق النقد الدولي" Argentina Will Not Accept Any Conditions from IMF، Warns Fernandez، <https://www.batimes.com.ar/news/economy/argentina-will-not-accept-any-conditions-from-imf-warns-fernandez.shtml> [تم الوصول إليه في 17 نيسان/أبريل 2021].
9. كورنيش، كلوي، "هرب المصرفيون 6 مليار دولار من لبنان، وفقاً لمسؤول مالي سابق" Bankers "Smuggled" \$6bn out of Lebanon، Says Ex-Finance Chief، 2020 <https://www.ft.com/content/df234c78-a945-4199-befe-0272259dc755> [تم الوصول إليه في 25 آب/أغسطس 2020].
10. دانييل مونيفار، عودة إلى المستقبل: آلية لتجميد الدين السيادي Back to the Future: A Sovereign Debt Stand-still Mechanism (بروكسل: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، 19 أيار/مايو 2020).
11. "بوابة بيانات الدين" Debt Data Portal <https://data.ju-bileedebt.org.uk> [تم الوصول إليه في 13 نيسان/أبريل 2021].
12. "https://data.jubileedebt.org.uk /---" [تم الوصول إليه في 30 نيسان/أبريل 2021].
13. "مبادرة تعليق خدمة الدين" Debt Service Suspension Initiative، البنك الدولي <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative> [تم الوصول إليه في 16 نيسان/أبريل 2021].
14. آخر مستجدات الاقتصاد المصري - Egypt's Economic Update (البنك الدولي، 2 نيسان/أبريل 2021) <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/9db40280b581a94ff950a-11cab42fb3-0280012021/original/4-mpo-sm21-egypt-egy-kcm2.pdf>
15. الإسكوا، الواقع والتوقعات في مسح المنطقة العربية بشأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020 Realities and Prospects in the Arab Region Survey of Economic and Social Developments 2019-2020 (بيروت، 2019 2020).
16. "تطور الدين الخارجي للبلدان النامية بين العامين 2000 و2019" Evolution of the External Debt of Developing Countries between 2000 and 2019، <https://www.cadtm.org/Evolution-of-the-external-debt-of-developing-countries-between-2000-and-2019> [تم الوصول إليه في 26 نيسان/أبريل 2021].
17. فاكوندو ألفاريدو، لوكاس شانسل، طوماس بيكيتي، ايمانويل سايز، وغبريال زوكمان، تقرير العام 2018 حول عدم المساواة في العالم World Inequality Report 2018 (قاعدة البيانات العالمية لعدم المساواة (WID.world)، 2018).
18. فورستر، تيمون، أليكسندر إ. كينتيكيلينس، بيرنارد راينزبرغ، طوماس م. ستايز، ولورانس ب. كينغ، "تأثير برامج التعديل الهيكلي على عدم المساواة: التحليل المُفصّل لشروط صندوق النقد الدولي، 1980-2014"، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية، عدد 80 (2019)، ص. 83-113. <https://doi.org/10.1016/j.ssresearch.2019.01.001>
19. من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع: تجنب عقد ضائع آخر. From Global Pandemic to Prosperity for All: Avoiding Another Lost Decade، 2020.
20. غاتي روبرتا، ليديرمان، دانييل، نويين هام، التركي، سلطان عبد العزيز، فان، ريتشل يوتنغ، إسلام، عاصف م. وآخرون، العيش مع الدين: كيف تستطيع المؤسسات رسم خارطة تقود الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى التعافي Living with Debt: How Institutions Can Chart a Path to Recovery for the Middle East and North Africa (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، نيسان/أبريل 2021).

22. "إحصاءات الديون الدولية، الجداول على الإنترنت تحليل المنطقة" IDS Online Tables_Analytical_Region، <https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/regionanalytical/MNA> [تم الوصول إليه في 19 نيسان/أبريل 2021].

23. "----" <https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/regionanalytical/MNA> [تم الوصول إليه في 19 نيسان/أبريل 2021].

24. "إحصاءات الديون الدولية، الجداول على الإنترنت المعيار" IDS Online Tables_Standard، <https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/country/egy/counterpartarea/wld> [تم الوصول إليه في 19 نيسان/أبريل 2021].

25. "----"، <https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/country/egy/counterpartarea/wld> [تم الوصول إليه في 19 نيسان/أبريل 2021].

26. "الأسئلة الشائعة: صندوق النقد الدولي ومصر"، صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/en/Countries/EGY/Egypt-qandas> [تم الوصول إليه في 21 نيسان/أبريل 2021].

27. "مراجعة استدامة الديون لدى صندوق النقد الدولي تفتقر إلى الطموح والشفافية" IMF Debt Sustainability Review Lacking in Ambition and Transparency، مشروع بريتون وودز، 2021 <https://www.brettonwoodsproject.org/2021/03/imf-debt-sustainability-review-lack-ing-in-ambition-and-transparency/>، [تم الوصول إليه في 25 نيسان/أبريل 2021].

28. "مؤشر عدم المساواة" <http://www.inequalityindex.org/#/countryProfiles> [تم الوصول إليه في 23 شباط/فبراير 2021].

29. منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للآجور 2018-2019: ما وراء فجوات الآجور بين الجنسين Global Wage Report 2018/19: What Lies behind Gender Pay Gaps، 2018.

30. صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التوقعات المستقبلية الاقتصادية والإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia (صندوق النقد الدولي، 2021).

31. صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، طلب الشراء الذي قدّمته تونس بموجب أداة التمويل السريع Tunisia Request for Purchase Under the Rapid Financing Instrument - بيان صحفي: تقرير الموظفين؛ وتصريح لمدير التنفيذي لتونس. (واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي، 2020) [http://elibrary.imf.org/view/IMF002/28964-9781513540474/28964-9781513540474.xml](http://elibrary.imf.org/view/IMF002/28964-9781513540474/28964-9781513540474/28964-9781513540474.xml) [تم الوصول إليه في 17 شباط/فبراير 2021].

32. صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، "الأردن: المراجعة الأولى بموجب اتفاق تسهيل الصندوق الممدد وطلب التنازل عن عدم الالتزام وتعديلات معايير الأداء، وإعادة جدولة الوصول Jordan: First Review Under the Extended Fund Facility Arrangement and Request for a Waiver of Nonobservance and Modifications of

Performance Criteria, and Rephasing of Access - بيان صحفي؛ تقرير الموظفين؛ وتصريح للمدير التنفيذي للأردن"، تقارير موظفي صندوق النقد الدولي في البلد، 21.11 <https://doi.org/10.5089/9781513566443.002> (2021).

33. يولاندا فرينسيلو، خارج الخدمة: كيف تتعرض الخدمات العامة وحقوق الإنسان للتهديد بسبب أزمة الديون المتزايدة How Public Services and Human Rights Are Being Threatened by the Growing Debt Crisis (بلجيكا: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، شباط/فبراير 2020).

34. "----"، تقرير الظل حول قيود مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون: التخلص من المياه داخل سفينة التيتانيك باستخدام دلو Shadow Report on the Limitations of the G20 Debt Service Suspension Initiative: Draining out the Titanic with a Bucket (بروكسل: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

35. تقرير فريق العمل في العراق بشأن المادة الرابعة المتعلقة بالمشاورة والاقتراح المعنيين بالمراقبة ما بعد البرنامج للعام 2019، المادة الرابعة المتعلقة بالمشاورة والبرنامج Article IV Consultation and Proposal for Post-Program Monitoring (صندوق النقد الدولي، تموز/يوليو 2019).

36. إيزابيل أورتيز وماثيو كومينز، التقشف: الوضع الطبيعي الجديد وإجماع واشنطن المتجدد 2010-24 (مبادرة حوار السياسات (IPD) الاتحاد الدولي للنقابات العمال (ITUC) الخدمات العامة الدولية (PSI) الشبكة الأوروبية للديون والتنمية (EURODAD) مشروع بريتون وودز (BWP)، تشرين الأول/أكتوبر 2019).

37. "----"، التقشف العالمي يُنذر بتخفيضات في الموازنة بين عامي 2021 و2025 والمسارات البديلة Global Austerity Alert Looming Budget Cuts In 2021-25 and Alternative Pathways (مبادرة حوار السياسات (IPD)، الاتحاد الدولي لنقابات العمال (ITUC)، الخدمات العامة الدولية (PSI)، الشبكة الأوروبية للديون والتنمية (EURODAD)، مشروع بريتون وودز (BWP)، تشرين الأول/أكتوبر 2019).

38. جان سالدانا، بحوث الوباء: مراجعات لتأثير الوباء على الديون وتمويل التنمية-The Pandemic Papers: Reviews of Covid-19's Impact on Debt and Development Finance (بلجيكا: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، 2020).

39. "الأردن"، مختبر المعرفة الخاص بالشركات بين القطاعين العام والخاص PPP Knowledge Lab، 2015 <https://pppknowledgelab.org/countries/jordan> [تم الوصول إليه في 19 نيسان/أبريل 2021].

40. يورغن كايزر وكريستينا ريباين، مرصد الديون السيادية العالمية Global Sovereign Debt Monitor 2020 2020 (erlassjahr.de - Entwicklung braucht Entschuldung e.V. and Bischöfliches Hilfswerk MISEREOR e.V. نيسان/أبريل 2020).

41. كوس دي بروين، أويغن برينيلدسن، يورغن كيزر، نوريا مولينا، ونيك ديردن، السياسة الأوروبية حول الاقتصاد والتوظيف - أوروبا تحتاج إلى آلية عادلة وشفافة لتسوية الدين: الدروس المستفادة من الحالة الإسبانية European Economic and Employment Policy Europe Needs Fair and Transparent Debt Work-out Mechanisms: Lessons from the Icelandic Case، موجز سياساتي صادر عن معهد

Sovereign Debt Workouts: Going Forward Roadmap and Guide (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأمم المتحدة) نيسان/أبريل 2015).

52. "أزمة الدين الجديدة في دول الجنوب" - The New Debt Crisis in the Global South (حملة اليوبيل للديون، 2017).
53. توفيق كسبار، الانهيار المالي في لبنان: دراسة تشريحية، بيت المستقبل - Lebanon's Financial Collapse: A Post-Mortem (Maison du Futur)، تشرين الأول/أكتوبر 2020.

54. تسيكيري، إيليني، أريك توسان، وبيار كارل، "الإيكوادور: تاريخ التدقيق في الدين في 2007-2008. لماذا يُعتبر انتصارًا؟ (فيديو مدته 14 دقيقة)" - Équateur : Historique de l'audit de la dette réalisée en 2007-2008. Pourquoi est-ce une victoire ? (vidéo de 14 minutes) من أجل إلغاء الديون غير الشرعية (2021)، اللجنة الدولية CADTM، <http://www.cadtm.org/Equateur-Historique-de-l-audit-de> [تم الوصول إليه في 17 نيسان/أبريل 2021].

55. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "التحديات القائمة أمام استدامة الدين في البلدان النامية" - Current Challenges to Developing Country Debt Sustainability، 2020 الأمم المتحدة، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، تقرير تمويل التنمية المستدامة للعام 2021 Financing for Sustainable Development Report 2021 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2021) <https://development.nance.un.org/fsdr2021>.

57. يمكننا إيجاد الحل: 10 مبادئ للمجتمع المدني لتسوية الديون السيادية We Can Work It Out 10 Civil Society Principles for Sovereign Debt Resolution (بروكسل: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، أيلول/سبتمبر 2019).
58. البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية للعام 2021 (واشنطن العاصمة: منشورات البنك الدولي، 2020)، <http://public.eblib.com/choice/PublicFullRecord.aspx?p=6451160> [تم الوصول إليه في 19 آذار/مارس 2021].

59. صلاح حسن بابان - صحافي كردي عراقي، خفض قيمة الدينار العراقي: حيلة الأحزاب لتمويل الحملات الانتخابية؟ درج، 2021، <https://daraj.com/66258> [تم الوصول إليه في 16 شباط/فبراير 2021].

60. أخبار النشرة، "وزير الاقتصاد: وزني أسقط الـ كابيتال كونترول بتعليمات من بري"، <https://bit.ly/2SfBrE9>، [تم الوصول إليه في 30 نيسان/أبريل 2021].

الاتحاد التجاري الأوروبي (ETU).
42. م. أيهان كوزي، موجة الديون العالمية: الأسباب والنتائج Global Waves of Debt: Causes and Consequences (مجموعة البنك الدولي) <http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&site=edsdpub-live&scope=site&type=44&db=edsdpub&authtype=ip.guest&custid=ns011247&groupid=-main&profile=eds&bquery=AN%2023997324> [تم الوصول إليه في 14 نيسان/أبريل 2021].

43. لارس جنسن، مكامن الضعف في الدين السيادي في الاقتصادات النامية: أيها يعاني من الضعف وما هي قيمة الديون على المحك؟ Sovereign Debt Vulnerabilities in Developing Economies Which Countries Are Vulnerable and How Much Debt Is at Risk (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آذار/مارس 2021).

44. محمد سعيد سعدي، "المغرب وصندوق النقد الدولي: التنمية الصعبة المنال" - Morocco and the International Monetary Fund: Elusive Development وتأثير المؤسسات المالية الدولية على اقتصاد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، The Impact and Influence of International Financial Institutions on the Economies of the Middle East and North Africa (تونس: مؤسسة فريدريش إيبتر، 2020).

45. مونيغار، دانييل، جائحة الدين: ديناميكيات وتبعات أزمة الديون في العام 2020: Dynamics of the Debt Crisis of 2020 and Implications of the Debt Crisis of 2020 (الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، آذار/مارس 2021).

46. ---، التنمية قيد التوقيف: الاقتراض من صندوق النقد الدولي والتشفيف عقب كوفيد-19 - Arrested Development: International Monetary Fund Lending and Authority Post Covid-19 (الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، تشرين الأول/أكتوبر 2020).

47. مونيغار، دانييل، وكيارا ماريوتي، "السؤال بقيمة 3 ترليون دولار: ما الفرق الذي سيظهره فقراء العالم بعد تخصيص صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة الجديدة؟ The 3 Trillion Dollar Question: What Difference Will the IMF's New SDRs Allocation Make to the World's Poorest؟، الشبكة الأوروبية للديون والتنمية [تم الوصول إليه في 25 نيسان/أبريل 2021].

48. من سيئ إلى أسوأ؟ Out of the Frying Pan ... Into the Fire؟ (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، آذار/مارس 2021).

49. روبرت هاوس، مفهوم الديون الجائرة في القانون الدولي العام - The Concept of Odious Debt in Public International Law (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تموز/يوليو 2007).

50. "الأسئلة الشائعة حول الدين السيادي" Sovereign Debt FAQ، صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/en/About/FAQ/mac-dsa> [تم الوصول إليه في 13 نيسان/أبريل 2021].

51. معالجة الديون السيادية: خارطة ودليل توجيهي للمضي قدمًا

الهوامش

- 1 الأمم المتحدة، فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتمويل التنمية، تقرير تمويل التنمية المستدامة 2021 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2021) <<https://development.nance.un.org/fsdr2021>>.
- 2 من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع: تجنب عقد ضائع آخر، 2020.
- 3 يولندا فرينسيلو، خارج الخدمة: كيف تتعرض الخدمات العامة وحقوق الإنسان للتهديد بسبب أزمة الديون المتزايدة (بلجيكا: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، شباط/فبراير 2020).
- 4 البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية لعام 2021 (واشنطن، العاصمة: منشورات البنك الدولي، 2020).
- 5 م. أيهان كوزي، موجة الديون العالمية: الأسباب والنتائج (مجموعة البنك الدولي).
- 6 ينبغي أيضًا تسليط الضوء على أهمية المحاسبة عن الالتزامات الطارئة التي تتحملها الحكومات، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشاريع البنية التحتية، ما يشكل عبئاً على الحكومات التي تتحمل المخاطر بموجب هذه الترتيبات.
- 7 Munevar، جائحة الديون: ديناميات وآثار أزمة ديون العام 2020.
- 8 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- 9 منظمة العمل الدولية، تقرير الأجور العالمي ٢٠١٩/٢٠١٨: ما وراء فجوات الأجور بين الجنسين، 2018.
- 10 "بوابة بيانات الديون".
- 11 من الجائحة العالمية إلى الرخاء للجميع: تجنب عقد ضائع آخر، 2020.
- 12 جان سالدانا، بحوث الوباء: مراجعات لتأثير الوباء على الديون وتمويل التنمية (بلجيكا: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، 2020).
- 13 من سيئ إلى أسوأ؟ (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، آذار/مارس 2021).
- 14 يولندا فرينسلو، تقرير الظل حول قيود مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون: التخلص من المياه داخل سفينة التيتانيك باستخدام دلو، (بروكسل: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020).
- 15 "مبادرة تعليق خدمة الديون"، البنك الدولي <<https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-sus-pension-initiative>> [تم الوصول إليه في 16 نيسان/أبريل 2021].
- 16 دانييل مونيفار، توقيف التنمية: إقراض صندوق النقد الدولي والتكشف بعد جائحة كوفيد-19 (الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، تشرين الأول/أكتوبر 2020).
- 17 إيزابيل أورتيز وماتيو كومينز، الكشف: الوضع الطبيعي الجديد وإجماع واشنطن المتجدد 2010-24 (مبادرة حوار السياسات (IPD) الاتحاد الدولي للنقابات العمال (ITUC) الخدمات العامة الدولية (PSI) الشبكة الأوروبية للديون والتنمية (EURODAD) مشروع بريتون وودز (BWP)، تشرين الأول/أكتوبر 2019).
- 18 Matthew Cummins و Isabel Ortiz،
- 19 Lars Jensen.
- 20 حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي هي عملة احتياطية دولية يحتفظ بها صندوق النقد الدولي ويمكن للحكومات استبدالها بالنقد، على أساس سلة من خمس عملات (الدولار الأمريكي واليورو والرينمينبي الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني). ويؤدي إصدار حقوق سحب خاصة جديدة إلى زيادة السيولة العالمية، ولكن بشكل غير متساوٍ حيث يتم توزيع هذه الحقوق على حصة أعضاء صندوق النقد الدولي، مما يعني أن البلدان منخفضة الدخل تحصل على 1% وحسب.
- 21 Chiara Mariottig Daniel Munevar، "سؤال الثلاثة تريليون دولار: ما الفرق الذي سيحدثه تخصيص حقوق السحب الخاصة الجديد التابع لصندوق النقد الدولي لأفقر دول العالم؟"، الشبكة الأوروبية للديون والتنمية <https://www.eurodad.org/imf_s_new_sdrs_al> [location] [تم الوصول إليه في 25 نيسان/أبريل 2021].
- 22 Munevar، جائحة الديون: ديناميات وآثار أزمة ديون عام 2020.
- 23 "الدول العربية تكّس الديون" Arab States Are Loading up on Debt، مجلة ذي إيكونوميست، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <<https://econ.st/3h3fmDh>>، [تم الوصول إليه في 30 نيسان/أبريل 2021].
- 24 لارس جنسن.
- 25 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الوقائع والاحتمالات في الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية للعام 2019-2020 (بيروت، 2019/2020).
- 26 غاتي روبرتا وآخرون، Gatti Roberta and others, Living with Debt: How Institutions Can Chart a Path to Recovery for the Middle East and North Africa (العيش في الدين: كيف بإمكان المؤسسات أن ترسم مسارًا لتعافي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، أبريل/نيسان 2021).
- 27 "بوابة بيانات الديون" <<https://data.jubileedebt.org.uk>> [تم الوصول إليه في 30 نيسان/أبريل 2021].
- 28 صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، التوقعات المستقبلية الاقتصادية والإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (صندوق النقد الدولي، 2021).
- 29 <<https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/regionanalytical/MNA>> <IDS Online Tables_Analytical_Region> [تم الوصول إليه في 19 نيسان/أبريل 2021].

- 30 < https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/country/egy/counterpartarea/wld" < IDS Online Tables_Standard > [تم الوصول إليه في 19 نيسان/أبريل 2021].
- 31 < https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/country/mar/counterpartarea/wld" < IDS Online Tables_Standard > [تم الوصول إليه في 19 نيسان/أبريل 2021].
- 32 < https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/regionanalytical/MNA" < IDS Online Tables_Analytical_Region > [تم الوصول إليه في 19 نيسان/أبريل 2021].
- 33 "الأردن"، مختبر المعرفة الخاص بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، 2015 > <https://pppknowledge.org/countries/jor-dan> < [تم الوصول إليه في 19 نيسان/أبريل 2021].
- 34 صندوق النقد الدولي، "إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، Jordan: First Review Under the Extended Fund Facility Arrangement and Request for a Waiver of Nonobservance and Modifications of Performance Criteria, and Rephrasing of Access-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Jordan"، تقارير فريق العمل في البلاد التابع لصندوق النقد الدولي، 21.21 (2021) < <https://doi.org/10.5089/9781513566443.002> >.
- 35 البنك الدولي.
- 36 توفيق كسبار، الانهيار المالي في لبنان: دراسة تشريحية، بيت المستقبل، تشرين الأول/أكتوبر 2020.
- 37 كلوي كورنيس، "Bankers 'Smuggled' \$6bn out of Lebanon, Says Ex-Finance Chief" (قال الرئيس المالي السابق: أصحاب المصارف "هربوا" 6 مليارات دولار خارج لبنان)، 2020.
- 38 "وزير الاقتصاد: وزني أسقط الـ كابتال كونترول بتعليمات من بري"، أخبار النشرة > <https://bit.ly/2SfBrE9> < [تم الوصول إليه في 30 نيسان/أبريل 2021].
- 39 صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- 40 تقرير فريق العمل في العراق بشأن المادة الرابعة المتعلقة بالمشاورة والاقتراح المعنيين بالمراقبة ما بعد البرنامج للعام 2019، المادة الرابعة المتعلقة بالمشاورة والبرنامج (صندوق النقد الدولي، تموز/يوليو 2019).
- 41 صلاح حسن بابان-صحافي كردي عراقي، "خفض قيمة الدينار العراقي: حيلة الأحزاب لتمويل الحملات الانتخابية؟" | درج، 2021 < <https://daraj.com/66258> > [تم الوصول إليه في 16 شباط/فبراير 2021].
- 42 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- 43 صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- 44 محمد مسلم، "Egypt's Debt Trap: The Neoliberal Roots of the Problem" (فخّ الدين في مصر: جذور المشكلة النيوليبرالية)، CADTM، 2021.
- 45 عمر عدلي، "Unwarranted Suffering: The IMF and Egypt's Illusory Economic Recovery" (معاناة غير مبررة: التعافي الاقتصادي الوهمي لمصر وصندوق النقد الدولي)، في Economies of the Middle East and North Africa (أثر المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، نسخة بقلم توفيق رضوان (تونس: مؤسسة فريديرخ أيبتر، 2020).
- 46 توفيق كسبار.
- 47 وسام عجيلي وحسان أيوب، "The Social Sustainability of Public Debt in the Framework of Middle East and North African Countries: Egypt, Lebanon, Morocco, Tunisia, and Turkey" (قدرة التحمل الاجتماعي للدين العام في إطار بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مصر، ولبنان، والمغرب، وتونس، وتركيا)، مجلة التنمية المستدامة، 13.4 (2020)، < <https://doi.org/10.5539/jsd.v13n4p251> >.
- 48 وسام عجيلي وحسان أيوب، "The Social Sustainability of Public Debt in the Framework of Middle East and North African Countries: Egypt, Lebanon, Morocco, Tunisia, and Turkey" (قدرة التحمل الاجتماعي للدين العام في إطار بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مصر، ولبنان، والمغرب، وتونس، وتركيا)، مجلة التنمية المستدامة، 13.4 (2020)، < <https://doi.org/10.5539/jsd.v13n4p251> >.
- 49 "مؤشر عدم المساواة" < <http://www.inequalityindex.org/#/countryProfiles> > [تم الوصول إليه في 23 شباط/فبراير 2021].
- 50 آخر مستجّبات الاقتصاد المصري (البنك الدولي، 2 نيسان/أبريل 2021) < <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/9dbe40280b581a94ff950a11cab42fb3-0280012021/original/4-mpo-sm21-egypt-egy-kcm2.pdf> >.
- 51 تيمون فورستر وآخرون، "تأثير برامج التعديل الهيكلي على عدم المساواة: التحليل المُفصّل لشروط صندوق النقد الدولي، 1980-2014"، مجلة بحوث العلوم الاجتماعية، عدد 80 (2019)، ص. 83-113 < <https://doi.org/10.1016/j.ssresearch.2019.01.001> >.
- 52 فاكوندو ألفاريدو وآخرون، تقرير العام 2018 حول عدم المساواة في العالم (قاعدة البيانات العالمية لعدم المساواة)، (WID.world)، 2018.
- 53 إيزابيل أورتيث وماثيو كامنز، التقشّف: الواقع الجديد – إجماع متجدّد في واشنطن 2010-2024.

- 54 "الأسئلة الشائعة: صندوق النقد الدولي ومصر"، صندوق النقد الدولي > <https://www.imf.org/en/Countries/EGY/Egypt-qan-> das < [تم الوصول إليه في 21 نيسان/أبريل 2021].
- 55 مونيغار، توكيف التنمية: إقراض صندوق النقد الدولي والتكشف بعد جائحة كوفيد-19. مؤشر عدم المساواة.
- 56 معالجة الديون السيادية: خارطة ودليل توجيهي للمضي قدمًا (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيسان/أبريل 2015).
- 57 دانييل مونيغار، عودة إلى المستقبل: آلية لتجميد الدين السيادي (بروكسل: الشبكة الأوروبية للديون والتنمية، 19 أيار/مايو 2020).
- 59 روبرت هاوس، The Concept of Odious Debt in Public International Law (مفهوم الديون الجائرة في القانون الدولي العام) (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تموز/يوليو 2007).
- 60 إيليني تسيكيري، وإريك توسان، وبيار كارل، "Équateur : Historique de l'audit de la dette réalisée en 2007-2008. Pourquoi " (est-ce une victoire ? (vidéo de 14 minutes) (مقطع فيديو من 14 دقيقة))، اللجنة الدولية من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، 2021 > <http://www.cadtm.org/Equateur-Histori-> que-de-l-audit-de < [تم الوصول إليه في 17 نيسان/أبريل 2021].
- 61 "بوينس آيرس تايمز | Argentina Will Not Accept Any Conditions from IMF, Warns Fernández (يحدّر فيرنانديز من أن الأرجنتين لن تقبل أي شروط صادرة عن صندوق النقد الدولي" > <https://www.batimes.com.ar/news/economy/argentina-will-not-accept-any-conditions-from-imf-warns-fernandez.phtml> < [تم الوصول إليه في 17 نيسان/أبريل 2021].
- 62 كوس دو بروين وآخرون، السياسة الأوروبية المعنية بالقتصاد والتوظيف، أوروبا تحتاج إلى آليات عادلة وشفافة لتسوية الديون: الدروس المستخلصة من الحالة الآيسلندية، ملخص السياسة الصادر عن معهد نقابات العمال الأوروبية.